حركة انصاف ودورها في الحياة السياسية الباكستانية حتى العام٢٠٢٣

Tehreek-e-Insaf and its role in PakIstani political life until 2023

م.م. مروة سلمان حسن

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Marwa.s@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٤/١١/٢٩ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٣/٢

الملخص:

حركة انصاف هي حزب سياسي في باكستان، تأسست في العام ١٩٩٦ على يد قائد فريق الكريكيت الوطني السابق عمران خان، وهي حركة وسطية تدعو إلى الديمقراطية الإسلامية المتساوية تهدف إلى إنشاء دولة الرفاهية، إذ تكون الدولة مسؤولة عن التعليم والصحة وقابلية تشغيل المواطنين، وتعزيز حرية الفكر وإلغاء ضريبة الدخل الشخصي وتفكيك التمييز الديني ومحاربة الفساد والتربح السياسي وتوريث المناصب، وامتازت بجرأة الطرح وكسر المحرمات في النقد ولأول مرة تشهد باكستان نقداً حاداً وخطاباً صارماً طال مؤسسات كالجيش و القضاء وهو الأمر الذي اتصفت به الحركة والتي أكدت على أن ظهورها كان اعتراضاً على الأوضاع الراهنة في باكستان، واحتلت الحركة المرتبة الثانية في عدد اصوات الناخبين والثالثة في عدد المقاعد التي فازت بها في البرلمان الباكستاني في العام ٢٠١٣، وتزعم بأنها أكبر حزب في باكستان من حيث العضوية، إذ ينتسب لها أكثر من عشرة ملايين عضو في داخل باكستان وخارجها، وتصنف الحركة على أنها الحزب الوحيد غير العائلي في السياسة الباكستانية السائدة، ويحظى بقاعدة جماهيرية واسعة فهو أكبر حزب في إقليم خيبر بختونخوا، وثاني أكبر حزب في أقاليم البنجاب وكراتشي، ومنذ انتخابات العام ٢٠١٨ سطع نجم الحركة وباتت رقماً صعباً في مسار السياسة الباكستانية واضحى الشارع الباكستاني رهن حراكها الجماهيري.

الكلمات المفتاحية: عمران خان، الرفاهية الإسلامية، الاحزاب الباكستانية، الفساد، الانتخابات.

Abstract:

Tehreek-e-Insaf is a political party in Pakistan, founded In 1996 by former national cricket team captain Imran Khan. It is a centrist movement that advocates an egalitarian Islamic democracy that aims to establish a welfare state, where the state Is responsible for education, health, and the employability of citizens, promote freedom of thought, abolish personal Income tax, dismantle religious discrimination, and fight corruption, political profiteering, and hereditary positions. It Is distinguished by Its boldness in Its approach and breaking taboos in criticism. For the first time, Pakistan witnessed sharp criticism and a strict discourse that extended to Institutions such as the army and the judiciary, which is what characterized the movement, which

confirmed that Its emergence was an objection to the current situation in Pakistan. The movement ranked second in the number of voters' votes and third in the number of seats It won in the Pakistani parliament In 2013. It claims to be the largest party In Pakistan in terms of membership, with more than ten million members inside and outside Pakistan. The movement is classified as the only non-family party in mainstream Pakistani politics, and has a broad popular base, as it is the largest party In the Khyber Agency. Pakhtunkhwa, and the second largest party In the provinces of Punjab and Karachi. Since the 2018 elections, the movement has become a star and a difficult number in the path of Pakistani politics, and the Pakistani street has become subject to its popular movement.

Keywords: Imran khan, Islamic welfare, Pakistani parties, Corruption, Elections

المقدمة

عرفت باكستان الحياة الحزبية قبل نشأتها، ففي الثلاثين من كانون الأول العام ١٩٠٦ قامَ المسلمون في الهند بتأسيس حزب رابطة مسلمي عموم الهند من أجل الدفاع عن حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاحقاً تطور فكر الرابطة للمطالبة بالحكم الذاتي للمسلمين في الهند وذلك في العام ١٩١٣ وصولاً إلى نجاح الرابطة في تحقيق استقلالهم وإقامة دولتهم في الرابع عشر من آب العام ١٩٤٧ تحت إسم باكستان (الأرض الطاهرة) وهذا يعني أن ميلاد باكستان الدولة يعود الفضل فيه لنواة حزب اجتمعت حوله بوتقة من مناضلي البلاد وفي مقدمتهم محمد علي جناح، وعطفاً على ذلك فقد توالى تأسيس الاحزاب السياسية في باكستان إذ تأسس في العام ١٩٤١ حزب الجماعة الإسلامية وفي العام ١٩٤٩حزب رابطة عوامي و في العام ١٩٦٧ حزب الشعب الباكستاني، فضلاً عن مجموعة احزاب مناطقية صغيرة منها الحزب الجمهوري وحزب عوامي الوطني وحركة المهاجرين القومية.

وصحيح أن العمق التاريخي للأحزاب الباكستانية راسخ الجذور إلا أن اداؤها بقيَّ محل جدل ونقاش، فقد عُدت احزاب باكستان مجرد أداة بيد المؤسسة العسكرية الباكستانية ولم تقم بواجبها الصحيح في تكريس الديمقراطية ولعدة اسباب منها هو سيطرة الشخوص والزعامات على الحزب والهيمنة على قراراته حتى بات كل حزب يعرف بإسم الرمز الذي انبثق على يديه ، إذ تتمتع معظم الأحزاب بقيادات شخصية وهياكل أسرية وهي متمحورة دائمًا حول زعماء فرديين، ومدينة بوجودها لكاريزمية قادتها، ووصل الأمر إلى أن اصبحت الأحزاب الباكستانية اقطاعية متوارثة لأسر معينة فاحت منها رائحة الفساد والتركيز الساحق على المحسوبية والاثراء الشخصي غير المشروع، واصبحت أسمى غايات الحزب هو الوصول للسلطة دون تحقيق منفعة للشعب أو نجاح يذكر في إدارة ملفات البلاد التي تراكم فيها العجز والفشل والانحدار.

أما إذا أخفق الحزب في تحقيق اصوات تؤهله للوصول للحكم فغالباً ما يلجأ للمعارضة وهي معارضة لمجرد المعارضة فقط، إذ أنها لا تهتم بتحقيق الأهداف في إطار المصالح الوطنية، بل تسعى إلى اسقاط الخصم حتى لو اعتمدت سبل غير نظيفة فيتم تضخيم القضايا المتفرقة والقصيرة الأمد والتافهة

من خلال الابتزاز العاطفي للجماهير للتأشير على فشل الخصم ومن ثم الدعوة لانتخابات مبكرة توصله للحكم حتى لو كان ذلك على حساب الاستقرار السياسي للبلاد وما يصب بمصلحة الوطن والمواطن.

فضلاً عن افتقار الأحزاب الباكستانية للتنظيم السليم، إذ يتسم النظام الحزبي في باكستان بإنعدام الانتخابات التنظيمية السليمة والأداء الديمقراطي الداخلي، ونادراً ما طورت الأحزاب آليات موثوقة وإجراءات عملية لإدارة شؤونها، إذ تهيمن القيادات العليا على عمل الأحزاب وتتجنب الانتخابات الداخلية لإختيار مديري الحزب فيتم تعيين جميعهم تقريباً من لدن القيادة العليا، وعلى الرغم من أن هذه الممارسة تعزز نفوذ رئيس الحزب، فإنها تضعف التنظيم الحزبي ككل وتؤثر على قيادته وعلى نمو الديمقراطية الداخلية وتمحي الاكتراث بالرأي العام المؤيد للحزب كما تعاني الأحزاب الباكستانية من داء مزمن متمثل بالانشقاق السياسي والانضمام إلى احزاب أخرى غالباً ما تكون ندية للحزب المنشق منه وذلك من أجل مصلحة شخصية ضيقة، وقد أثرت الانشقاقات بشكل سيئ للغاية على الاستقرار الحزبي في البلاد، إذ أن المنشق كثيراً ما يكون أداة للحزب المنضوي له للتشهير بالخصم والتركيز على ضعف الولاء والتنظيم داخل الحزب المنشق عنه.

وفي خضم هذه الأجواء السياسية والحزبية الملوثة برز حزب انصاف بخطاب مختلف وشخصية ملفتة دعت الناس لنبذ ترهلات النظام الحزبي القديم واتباع سياسة أكثر حداثة لا تستكن إلى العائلات السياسية والاوليغارشية الفاسدة التي اعطت للمؤسسة العسكرية الضوء الأخضر للإنقلاب على السلطة المدنية أكثر من مرة مستغلةً نقاط فشل الأحزاب الباكستانية وعدم قدرتها على النهوض بأعباء الحكم.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من أهمية حركة انصاف الباكستانية كحزب سياسي تمكن من كسر جمود السلطة السياسية في باكستان التي ظلت أعوام طويلة محتكرة من لدن المؤسسة العسكرية الباكستانية وحزبين سياسيين فقط هما حزب الشعب وحزب الرابطة الإسلامية الباكستانية، حتى ظهور الحركة التي استطاعت تحريك الناخبين نحوها ومن ثم تبوأ مقاعد برلمانية أهلتها لتشكيل أول حكومة باكستانية في العام ٢٠١٨ بعيداً عن الجيش والحزبين الكبيرين المذكورين.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في سؤال مفاده هل كانت حركة انصاف ذات برنامج حزبي إصلاحي مختلف ورؤية سياسة غير مألوفة من قبل لدى الباكستانيين؟، وهل تمكنت الحركة من تطبيق برنامجها بعد تسنمها كرسي الحكم؟، أم أن الدعاية السياسية وحُسن استعمال الحركة لأدواتها وتكريس جهدها لتصوير فساد الاحزاب الباكستانية مقابل التأكيد على نزاهة الحركة وقادتها قد ساهم في إسباغ صورة للحركة لم تتوفر لديها وظهر برهانها بعد توليها الحكم؟

هدف البحث: ينطلق هدف البحث من الإجابة على تساؤلات مشكلته وذلك بالتعريف بالمحطات التاريخية لحركة انصاف ومدى جدية محاولاتها في تحقيق الإصلاح السياسي في باكستان ومكافحة الفساد والترويج لمنطق الرفاهة الإسلامية المجتمعية في الحكم اتساقاً مع بنود برنامجها التأسيسي، وتسليط الضوء على فرص نجاحها في الانتخابات النيابية وقدرتها على مخاطبة فئات المجتمع بإستثمار

وسائل الدعاية الحديثة، وتبيان معوقات الواقع السياسي والاقتصادي الباكستاني الذي حال دون افساح الفرصة للحركة لتحقيق كامل افكارها ومتبنياتها.

منهجية البحث: وتطبيقاً للمنهجية الأكاديمية، فقد اعتمد البحث المنهج التاريخي في ذكر بدايات تأسيس حركة انصاف الباكستانية في العام ١٩٩٦، والمنهج الوصفي في تناول ايدولوجية الحركة وبرنامجها التأسيسي ومسارها السياسي وتنامي شعبيتها وصعودها للسلطة، مع التركيز على انجازات أداء حكومة الحركة على المستوى الإقليمي والوطني ومسببات إخفاقاتها، والمنهج التحليلي الذي تولى عرض وتحليل ارهاصات اسقاط حكومة حركة انصاف ومآلاته على مستقبل الحركة السياسي.

المبحث الأول: تأسيس حركة انصاف الباكستانية وبرنامجها السياسي وهيكلها التنظيمي

منذ فوز البطل الباكستاني عمران خان بكأس العالم للكريكيت على حساب انجلترا في العام ١٩٩٢، بدأ بإستثمار شعبيته المتصاعدة جراء تحقيقه هذا النصر الأول والوحيد للعبة الأكثر شعبية وشهرة في باكستان، وأخذ يروج لحضوره السياسي و الشعبي من خلال جملة من المشاريع الخيرية منذ العام ١٩٩٤من قبيل تأسيس مستشفى ومركز شوكت خانم لعلاج الأورام السرطانية مجاناً تيمناً بإسم والدته، معرباً عن تعاطفه الشديد مع مصابي هذا المرض الذي راحت والدته ضحيةً له، إلى جانب معهد تعليمي غير ربحي وكان يستدعى شخصيات عالمية مهمة لحضور فعالياته الخيرية إذ حضرت اميرة ويلز ديانا بعضٍ من افتتاح مشاريعه الخيرية، كما أصدر عدة كتب عن قواعد لعبة الكريكت فضلاً عن سيرة ذاتية بعنوان (رحلة السند: وجهة نظر شخصية لباكستان) والذي أصدره في العام ١٩٩٠، ناهيك عن كتاب اخر صدر في العام ١٩٩٣ بعنوان (سباق المحارب: رحلة عبر قبائل الباثان)، تناول فيهما اسفاره ورحلاته في بلاده وعموم جنوب آسيا مبرزاً تأثره بثقافة بلاده وتمسكه بدينه مُشيراً إلى أنه كان ضحية لطرق استعمارية ابعدته عن مسار دينه وعقيدته الحقيقية على الرغم من ثقافته الغربية و دراسته للفلسفة و السياسة والاقتصاد في جامعة أكسفورد في سبعينيات القرن العشرين واستقراره لسنوات طوال في بريطانيا.[١]

أن أكثر ما كان يؤرق عمران خان هو صورته التي صدرت إلى الداخل الباكستاني إبان إقامته في لندن والتي كانت في جُلها بعيدة عن تعاليم الإسلام وعادات المجتمع الباكستاني، لاسيما وأن الصحف الغربية تحدثت عن ماضيه الماجن وعلاقاته النسائية مع عارضات ازياء ونجمات مجتمع ونشرت صوراً له من حفلات صاخبة ظهرت بها قناني الكحول على الرغم من ادعائه بعدم شربه للخمر، إلى جانب زواجه من جميما جولد سميث(Jemima Gold smith) وهي سيدة تنحدر من عائلة يهودية معروفة في بريطانيا مما هز صورته لدى المجتمع الباكستاني الذي تناصر اغلب فئاته القضية الفلسطينية وتعتقد بنفوذ العوائل الصهيونية المعادية للإسلام حول العالم، كما كانت قضية ادعاء النسب التي رفعتها السيدة الأميركية سيتا وايت (Seta White) مدعيةً نسب ابنتها المولدة خارج نطاق الزواج لعمران خان، وكانت هذه المؤشرات على سلوكه الشخصي تحول دون إيجاد قاعدة جماهيرية له في باكستان تساعده في تمكين مشروعه السياسي، وهذا ما دفعه للجوء إلى الأعمال الخيرية بطابع إسلامي واستخدام خطاب ملؤه ذكراً لله

والإسلام و القرآن الكريم ليحرك اتجاه الباكستانيين حوله الذين يؤمنون بأن العدول عن الطابع الغربي في سلوك الإنسان هو اختبار لقوة إيمان وإسلام المرء.[٢]

ساعدت تحركات عمران خان السالفة الذكر في سعيه لخوض المعترك السياسي، إلى جانب ما كان يتمتع به من جماهيرية وشعبية وسحر صبياني و روح رياضية جعلت مختلف شرائح المجتمع الباكستاني تنظر إليه كبطل قومي لاسيما وأنه نجح في إظهار نفسه بصورة مختلفة اجتماعياً عن التركيبة التي جاء منها معظم الساسة الباكستانيين الذين كانوا من طبقات برجوازية ومن النخب الزراعية المعروفة بإسم (الجاغيردار)[٣] ورجال الأعمال والعسكريين إذ كان عمران خان على العكس تماماً من ذلك منحدراً من طبقة متوسطة لأب مهندس وأم ربة منزل شأنه شأن الغالبية العظمى من الشعب الباكستاني، وكان لهذه السمات دور في التفاف الجماهير حوله مما شجعه لتأسيس حزب سياسي.[٤]

أسس عمران خان حزبه الجديد الذي عرف بإسم حركة انصاف الباكستانية (Pakistan Tehreek-e-Insaf) ويرمز لها (PTI)اختصاراً في الخامس والعشرين من نيسان العام ١٩٩٦ في مقاطعة لاهور في إقليم البنجاب وتحت شعار (انصاف، إنسانية، اعتزاز) وحشد انصاره حوله، وفي اجتماع عام في حديقة شاهي باغ في مدينة بيشاور أعلن عمران خان بأن حزبه حزب إصلاحي يسعى لتقديم العدالة للشعب ويقاتل من أجل مجتمع عادل ومنصف للجميع يقوم على النظام الذي وضعه النبي محمد (ص) في إدارته للدولة الإسلامية.[٥]

وضعت حركة انصاف دستورها الحزبي في مطلع كانون الثاني العام ١٩٩٩وفي الخامس والعشرين منه صادق عليه مؤسسها عمران خان، تستند الأيديولوجية الحزبية لحركة إنصاف الباكستانية إلى تبني مفهوم الرفاهية الإسلامية والنظام العادل الذي يعد الأساس لإنشاء أمة متقدمة تتوافر فيها فرص متساوية لجميع المواطنين وفي المجالات كافة من الصحة إلى التعليم إلى أمن الحياة والممتلكات، فضلاً عن دعم شرائح المجتمع والتعاون بين طوائفه العرقية والدينية والاثنية المختلفة لتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والالتزام ببناء دولة الرفاهة إذ يتم ضمان سيادة القانون والعدالة وعدم استغلال النساء والأقليات والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والمحرومين من قبل الأقوياء أو التمييز ضدهم، وتوفير شبكة أمان للرعاية الاجتماعية للمهمشين وكبار السن.[٦]

على المستوى السياسة الداخلية تدافع حركة انصاف عن حكومة فعّالة تستند إلى الجدارة والاستجابة كمبادئ توجيهية، وتؤمن الحركة بقوة بأن بنية الدولة غير الفعّالة تؤدي إلى أزمة حكم تساهم فعلياً بتهميش الجميع في البلاد باستثناء نخبة صغيرة مستحوذة عليها ولذلك فإن حركة إنصاف الباكستانية تضع غايتها لمكافحة هذا النظام الفاسد المتدهور من أجل بناء جديد على أسس العدالة والمساواة والتخلص من إرث سوء الحكم والبؤس الذي خلفته النخبة الفاسدة غير الكفؤة[٧]، وتشدد الحركة في برنامجها التأسيسي على خطورة الإرهاب وتأثيره المدمر على باكستان ومواطنيها ليس فقط من حيث الخسائر الهائلة في الأرواح بين المدنيين العزل، بل وأيضاً في المجتمع الذي كان متسامحاً في السابق

وأصبح الآن مستقطباً نحو التعصب والخوف والكراهية، إذ تضع الحركة التزاماً تاماً بمساعدة الباكستانيين لإستعادة روح التسامح والقبول بين جميع مواطني البلاد، أما في مجال السياسة الخارجية فإن رؤية الحركة تتمحور حول باكستان الجديدة والواثقة من نفسها والتي تعيش في سلام مع جيرانها على أساس المعاملة بالمثل، وإقامة علاقات ودية مع جميع الدول على أساس الشفافية والمصالح المتبادلة واحترام السيادة، لكنها لا تبتعد عن سلوك الردع الاستراتيجي القوي مع سعيها إلى حل النزاعات، ولن ترضى الحركة بدفع باكستان لخوض حروب الآخرين أو تعمل كبديل لأي قوة.[٨]

يتألف الهيكل التنظيمي للحركة من عدة منظمات ابرزها المنظمة الوطنية والمنظمة الإقليمية منظمة تحصيل التبرعات والمساهمات، وتتكون المنظمة الوطنية من المجلس الوطني واللجنة التنفيذية المركزية، إذ يضم المجلس الوطني خمسة وثلاثين عضو يمثلون فئات المجتمع الباكستاني كافة من عمال وفلاحين ومثقفين ومحامين ونساء وشباب ورؤساء المنظمات الإقليمية ويقع على عاتقهم انتخاب رئيس الحركة ونوابه الأربعة والأمين العام و نوابه الاربعة كذلك ومسؤولو لجان الصحة والتعليم والدين والرفاهة والقانون والتخطيط العام للحركة، أما اللجنة التنفيذية المركزية فتتكون من ثلاثين عضواً يتم انتخابهم من رئيس الحركة ويراعى فيها حضور الاديان الباكستانية الاخرى كالمسيحيين والسيخ والهندوس وتتركز واجباتها في مساعدة الرئيس في العمليات اليومية للمجلس الوطني، ووضع سياسات الحزب، وتوفير القيادة على المستوى الفيدرالي، والعمل كسلطة تنفيذية للحزب إذ ينبثق منها اعضاء اللجنة الاساسية للحركة، وتعمل تشكيلات الحركة بصورة دورية لمدة اربع سنوات بعدها يجري تبديل لها بترشيح اعضاء جُدد، ويمثل الرئيس كزعيم للحزب والمتحدث الرئيسي بإسمه، وتشمل مسؤوليته هي التأكد من أن المنظمة تعمل على جميع المستويات على وفق اهداف الحزب وأغراضه، أما التنظيم الحزبي فيتكون من رئيس الحزب ونائبيه الأول والثاني والأمين العام والأمين العام الإضافي، والأعضاء والناشطين، ويسمح الحزب بإنضمام اي فرد له بغض النظر عن الجنس أو الدين أو المعتقد مقابل دفع رسم الإشتراك، ويمكن عزل أي عضو في الحركة مخالف للوائحها بتصويت خمس اعضائها .[٩]

استقطب الحزب مع بدايات تأسيسه مجموعة من النخبة الإصلاحية والمتعلمين في الدول الغربية وركزوا جل اهتمامهم لمعالجة القضايا الأساسية في باكستان، مثل الفقر، والفساد المالي والإداري، وعدم المساواة في الرعاية الصحية، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس وغيرها من قضايا التنمية البشرية، فكانت بمثابة رسالة أمل ووعد لتحقيق التقدم في البلاد، ومن الجدير بالذكر أن حركة انصاف تعد أول حزب سياسي في باكستان يجري انتخابات داخلية لرئاسته ولتنظيماته الحزبية بالاعتماد على تصويت الأعضاء العاملون في الحزب وكانت أول انتخابات داخلية شهدتها الحركة في آذار العام ٢٠١٢.[١٠]

المبحث الثاني: المشاركة السياسية لحركة انصاف الباكستانية حتى العام ٢٠١٨

أ: البواكير السياسية الأولى لحركة إنصاف حتى العام ١٩٩٩: كان ظهور حزب حركة انصاف ايذاناً بفتح صفحة جديدة من التعددية الحزبية في باكستان بعد إن ارتكزت الحياة السياسية فيها على حزبين رئيسيين هما حزب الشعب وحزب الرابطة الإسلامية إذ فرضا هيمنة تامة على الحكم بالتناوب، فبعد مرور عام على تأسيس الحركة شاركت في الانتخابات النيابية التي أُجريت في الثالث من شباط العام ١٩٩٧ونجحت الحركة في إحداث تحول منهجي في البنية السياسية الباكستانية من خلال مواجهة الجماعات السياسية القائمة عن طريق برنامج انتخابي جمع بين التعبئة التنظيمية الناجحة، والتموضع الإيديولوجي المناطقي واستعادة الشراكة المدنية العسكرية المتوازنة بترشيح أعضاء من المدنيين وعناصر سابقة في الجيش الباكستاني ورفض عروض الاحزاب الأخرى ولاسيما حزب الرابطة الإسلامية بتشكيل ائتلاف لخوض غمار الانتخابات، وعلى الرغم من ذلك فلم يتمكن الحزب من تحقيق سوى مقعد واحد كان من نصيب عمران خان، إلا أنه أعلن بأن حركته ستلجأ إلى المعارضة البناءة داخل وخارج قبة البرلمان وسيدعم أي إجراءات إيجابية تتخذها الحكومة برئاسة نواز شريف ويرى فيها خدمة لمصالح باكستان[١١]، وانطلاقاً من ذلك أيدت الحركة خلال الفترة النيابية هذه مشروع الحكومة لتسديد الديون الخارجية والداخلية المترتبة على البلاد بموجب برنامج تقاعد الديون الوطني، وتبرع رئيس الحركة عمران خان بعشرة آلاف روبية وحث على حل المشاكل الاقتصادية على أساس دائم وليس مؤقت، كما شجع الحكومة على مبدأ الإعتماد على الذات، بيد أن المحاولات الحكومية هذه باءت بالفشل بل أنه لا يزال من غير الواضح حتى الآن أين ذهبت الأموال التي تم جمعها من خلال هذه المبادرة، كما دعت الحركة الحكومة إلى ضرورة تفعيل المساءلة إذ كانت المساءلة القانونية نقطة محورية ورئيسة في العمل السياسي للحركة فطالبت الحكومة بإستخدام النظاميّن العسكري والقضائي لتحقيقها مُشيرةً إلى أن الحكومة لم تأخذ عملية المساءلة على محمل الجد ولم تكن جادة في الأمر بل كانت مجرد "معركة وهمية لخداع الجمهور"، كما طالبت بإستعادة المبالغ المسروقة من الشخصيات المتهمة بنهب المال العام ومنهم آصف علي زرداري القيادي البارز في حزب الشعب و زوج رئيسة الحزب ورئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو لإستيلائه على ستين مليار روبية، وطالبت بإلغاء ترشيحهما لتورطهما بالاعتداء على المال العام.[١٢]

ومع دخول البلاد بحالة تعثر سياسي في اواخر العام ١٩٩٧، رفضت حركة انصاف مقترح رئيسة حزب الشعب الباكستاني بينظير بوتو بتشكيل حكومة وطنية لأنها تعتمد على الجيش والمؤسسات الأخرى التي تتقاسم السلطة، مؤكدةً بأنها لن تدعم سوى السياسة الانتخابية وسترفض أي وسيلة أخرى خارج الدستور لتغيير النظام السياسي الحالي، وبدلاً من الدعوة إلى حكومة وطنية، طالبت الحركة بتشكيل إدارة مؤقتة بأجندة إصلاح ومساءلة ودعت لإجراء استفتاء لهذا السبب تحت إشراف المحكمة الباكستانية العليا من أجل التأكد من تفضيلات الجمهور حول الإصلاح والمساءلة، وهاجمت الحركة قيادات حزب الرابطة الإسلامية الباكستانية وحزب الشعب الباكستاني، لإستخدامهما أموال الفقراء لبناء عقار رايوند في لاهور وقصر ساري في إنجلترا مما ألقى بعبء الديون الثقيلة على باكستان.

وفي سياق متصل فقد تقدمت حركة انصاف بمقترح لمعالجة الانسداد السياسي في البلاد، ودعت لتشكيل حكومة إصلاحية مؤقتة لمدة عامين على أن تكون من التكنوقراط، والإشراف على المساءلة في جميع المؤسسات، بما في ذلك القضاء، وقدمت الحركة خطة مكونة من سبع نقاط حددت بموجبها أهم مهام الحكومة الإصلاحية المؤقتة وتضمنت هذه الخطة تغييرات مؤسسية، والحق في الحصول على المعلومات والكف عن اخضاع المدنيين للمحاكم العسكرية، وتعزيز دور الحكومات المحلية، والمساءلة الشاملة لجميع الزعماء السياسيين قبل الانتخابات، وتشكيل لجنة انتخابات مستقلة لمنع الأفراد الفاسدين من الترشح للمناصب طبقاً للمادة اثنين وستين من نص الدستور، وكانت الدوافع الأساسية لهذه الرغبة هي منع تفويض الافراد الفاسدين للترشح للبرلمان والمناصب لاحقاً بما يعيق الشخصيات النزيهة من تحقيق ذلك.[١٣]

ولدعم هذه الخطة وتنفيذها فقد قررت حركة انصاف القفز على بعض من افكارها والائتلاف مع الاحزاب الأخرى المعارضة لحكومة نواز شريف على الرغم من رفضها للتعاون مع أي من الأحزاب الباكستانية، إذ شكلت تحالف مع تنظيم الإخوان وحركة عوامي الباكستانية، كما اتصلت بقاضي الجماعة الإسلامية حسين أحمد لتشكيل معارضة قوية للحكومة وإقصاء نواز شريف من الحكم من أجل الحفاظ على باكستان وسمي التحالف بالتحالف الشعبي الديمقراطي، وقالت إنها على استعداد للتحالف مع الشيطان من أجل الإطاحة بحكومة نواز شريف.[١٤]

ب- موقف حركة انصاف الباكستانية من انقلاب برويز مشرف: وبحلول العام ١٩٩٩ استشرى الفساد بشكل منقطع النظير وتزامن ذلك مع تعرض باكستان لهزيمة منكرة على يد الهند في معركة كارجيل في السادس والعشرين من تموز العام ١٩٩٩عند إقليم كشمير المتنازع عليه مما اضطر الجيش الباكستاني إلى سحب كل قواته من هذه المنطقة بعد مقتل ما يزيد عن سبعمائة جندي باكستاني، وقد حملَ رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف وزير الدفاع وقائد الجيش الجنرال برويز مشرف مسؤولية ما حدث لاسيما وأنه هو من أتخذ قرار الهجوم على القوات الهندية في كارجيل دون إبلاغ القيادة السياسية بخططه ومنحها الوقت الكافي للتفكير في الخطوة المزمعة[١٥]، ومع العزلة الدولية التي تعرضت لها باكستان نتيجة لإتهامها بتقويض السلم في جنوب آسيا فقد اضطر نواز شريف إلى التوقيع على وقف إطلاق النار والانسحاب من كارجيل تحت ضغوط اميركية[١٦] وهو أمر لم يقبله قائد الجيش برويز مشرف الذي بدوره أقيل على يد نواز شريف على نحو مفاجئ وهو في رحلة جوية على متن طائرة تابعة لخطوط النقل الجوية الباكستانية إلى ولاية كراتشي حتى أن طائرته منعت من النزول لولا تدخل الجيش وتأمينه للمدرج، إذ دفعته هذه الظروف مجتمعة إلى إعلان انقلاب عسكري على حكم نواز شريف في الثاني عشر من تشرين الأول العام ١٩٩٩وتعليق العمل بالدستور وإعلان الأحكام العرفية وحل البرلمان وتوليه مهامه كرئيس تنفيذي للبلاد.[١٧]

لم تبد حركة انصاف موقفاً واضحاً حيال عملية الإطاحة بحكم نواز شريف التي جاءت بإنقلاب عسكري قضت على نشاط الاحزاب والحياة الديمقراطية العليلة في باكستان، لكنها اعلنت على لسان رئيسها عمران خان عن ترحيبها ببرنامج رئيس الجمهورية الجديد برويز مشرف الاصلاحي ذي السبع نقاط الذي تعهد بموجبه بإستعادة روح الأمة وثقتها، وتوطيد الوحدة الوطنية ووضع حد للإنحياز بين المحافظات، وتنشيط الاقتصاد وإعادة بناءه واستعادة ثقة المستثمرين، وإنفاذ القانون والنظام والحفاظ عليه وإدارة العدالة على وجه السرعة ، وإزالة الطابع السياسي عن المنظمات الحكومية وحثها على نهج الحياد، ونقل السلطة إلى الجمهور، وضمان المساءلة السريعة والموحدة، ومعالجة الفساد المستشري الذي أُبتليت به البلاد والقضاء على ظاهرة تعيين المحسوبين في المناصب الحكومية التي برزت بشكل حاد في عهد الرئيس نواز شريف، وهي بمجملها نقاط تعكس برنامج حركة انصاف الذي سعت لتحقيقه منذ نشاتها، لذا فقد أيدت الحركة حكومة مشرف وأشارَ عمران خان في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) إلى أن الدعم يأتي في إطار نجاح تطبيق جدول السبع نقاط ولا يجب أن يُأخذ على أنه تأييد للسيطرة العسكرية في البلاد وأنه لطالما بقيَّ الرئيس التنفيذي للبلاد برويز مشرف ملتزماً بتعهداته فإن الحركة ستستمر بدعمه.[١٨]

بيد أن ترجمة حكومة برويز مشرف لتعهداتها لم تلب طموحات حركة انصاف، إذ بدا التلكؤ في تنفيذ الجدول الإصلاحي وتعطل مسار عمله بوضوح، وهو ما دفع رئيس السلطة التنفيذية برويز مشرف إلى تقديم طلب إلى المحكمة العليا الباكستانية في العام ٢٠٠١ لتمديد فترة اصلاحاته لثلاث سنوات كما طالب بإجراء استفتاء شعبي لمد حكمه خمس سنوات آخرى[١٩]، إذ انقسمت الحركة ما بين مؤيد ومعارض لهذه الإجراءات وكان مؤسس الحركة عمران خان أبرز مؤيدي إجراءات مشرف إذ حثه على ترتيب استفتاء في باكستان من أجل شرح الإصلاحات المخطط لها وتجنب المخاوف القانونية والدستورية، وهو ما أدى إلى انتقاد أعضاء الحركة لموقف عمران خان الذين تسألوا عن المبرر الذي استند عليه عمران خان في موقفه على الرغم مما يراه من تعثر وتباطؤ في تنفيذ الإصلاحات.[٢٠]

أسفرت نتائج الاستفتاء الرئاسي الذي تم في اواخر نيسان العام ٢٠٠٢ عن تنصيب برويز مشرف رئيساً لباكستان، أعقب ذلك دعوة برويز مشرف لإنتخابات نيابية في العاشر من تشرين الأول العام ٢٠٠٢ تشارك بها الأحزاب في كتلة واحدة وهو ما رفضته حركة انصاف نظراً لمشاركة وجوه وشخصيات سياسية عرفت بفسادها وأعلنت بأنها ستدخل الانتخابات منفردة ببرنامج نص على القضاء على الأمية والفقر والإهتمام بالمرافق الصحية وسيادة القانون والحرية الدينية وتعزيز الديمقراطية وإعادة بناء المؤسسات وتكريس المساءلة الشاملة والمطالبة بلجنة انتخابات مستقلة في باكستان، ولم تفرز هذه الانتخابات عن جديد لصالح الحركة التي احتفظت ايضاً بمقعد واحد في البرلمان الباكستاني جاء لصالح رئيس الحركة عمران خان، وكانت نتيجة متوقعة لما شهدته الانتخابات ومن قبلها الاستفتاء الرئاسي من عمليات تزوير هائلة، وفي قبة البرلمان عارض عمران خان رئيس الحركة التعديلات الدستورية و رفض التصويت لصالح تمريرها.[٢١]

استطاعت حركة انصاف أن تطوع وجودها في البرلمان بمقعد واحد لصالح التعريف بنفسها أكثر في اوساط المجتمع الباكستاني، مستغلةً الانفتاح الإعلامي الذي شهدته البلاد بعد خصخصة وسائل الإعلام وظهور عدد من القنوات الإخبارية الخاصة التي امتازت بديناميكية عالية في جنوب آسيا، فعلى الرغم من الرقابة الواسعة على الصحافة في عهد برويز مشرف واغلاق عدد من وسائلها، إلا أن الصحافة شهدت سقف حرية ملحوظ استخدمه عمران خان بشكل استباقي واصبح الشخصية البارزة في البرامج الحوارية ونجم لقاءاتها التي كانت تذاع وقت الازمات، وعارض فيها رئاسة برويز مشرف الاستبدادية ودعم الولايات المتحدة الأمريكية له، كما عبر عن رفض الحركة لمحاولات واشنطن توريط باكستان بحربها في أفغانستان بعد احداث الحادي عشر من ايلول العام ٢٠٠١ وما تلى ذلك من غزو اميركي لأفغانستان بحجة محاربة الإرهاب وتنظيم طالبان مما أدى إلى نقل جزء من معركتها إلى الأراضي الباكستانية بعد لجوء عناصر طالبان إلى القرى الباكستانية النائية في غرب البلاد وطلبنتها بالشكل الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لشن هجمات جوية وبطائرات دون طيار على نقاط ساخنة غرب البلاد أدت إلى مقتل عدد من الأبرياء و المواطنين الباكستانيين العزل فضلاً عن المسلحين، إلى جانب قيام حركة طالبان بإستهداف المدارس والأماكن العامة ودور العبادة والأسواق واسفرت هجماتهم عن قتل آلاف المدنيين الباكستانيين، وقد اعطت هذه المناقشات الصحافية لحركة انصاف فرصة كبيرة لإستخدام المشاعر الشعبوية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية لكسب موطئ قدم في المجتمع الباكستاني الذي تتعمق فيه المشاعر المعادية للغرب واميركا، كما اهتمت الحركة بتنظيم فعاليات سياسية من حيث حشد الناس للتظاهر والمسيرات الاحتجاجية للتنديد بقضايا معينة كملف المفقودين والمختفين قسرياً من ابناء قومية البلوش، وعالمة الأعصاب المعتقلة في الولايات المتحدة الأمريكية عافية صديقي والمتهمة بالعمل مع تنظيم القاعدة في أفغانستان لقتل جنود أميركيين[٢٢]، كما قادت الحركة تظاهرات حاشدة ضد زيارة الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن لباكستان ووصفوه بالقاتل كما وصفوا برويز مشرف بالدمية الأمريكية، إذ ترتب على هذه التظاهرات وضع عمران خان ومجموعة من أعضاء حزبه قيد الإقامة الجبرية، كما نددت الحركة بتكريم بريطانيا لكُتاب باكستانيين عرفوا بإزدراء الإسلام و رموزه وابرزهم المؤلف سلمان رشدي، في محاولةٍ منها للتأكيد على السياق الديني الذي يكتنف مبادئ الحركة[٢٣].

وهاجمت حركة انصاف رئيس الجمهورية مشرف واتهمته بالفساد وسرقة المال العام، وانتقد عمران خان مشرف علناً، وقال في إحدى الاحتجاجات العامة "لن ينجو الجنرال مشرف ولن تكون الأموال التي نهبتها آمنة"، كما دعت الحركة لإضراب عن الطعام في آذار العام ٢٠٠٧ عندما أقال برويز مشرف رئيس المحكمة العليا افتخار شودري بشكل غير دستوري يحد من استقلالية القضاء[٢٤]، وقد كان للحركة دور بارز في نجاح حركة المحامين التي عُرفت بإسم حركة المعاطف السوداء إذ نزل المحامون الباكستانيون على اختلاف انتماءاتهم في احتجاجات شعبية حادة لإعادة شودري لمنصبه، وقد نالَ حركة انصاف ما نالَ المحامون من قمع واعتقال، إذ تم القبض على رئيس الحركة عمران خان وأودع السجن لتأييده المحامين، على الرغم من نجاح الحركة في إعادة رئيس المحكمة العليا لمنصبه في العشرين من تموز العام ٢٠٠٧.[٢٥]

اعلنت حركة انصاف رفضها المشاركة في الانتخابات العامة التي دعا لها رئيس الجمهورية برويز مشرف لاسيما بعد إقدامه في الثالث من تشرين الثاني العام ٢٠٠٧ على إعلان حالة الطوارئ وإصدار مرسوم دستوري مؤقت علق العمل بالدستور ومنح مشرف حرية الحكم دون إشراف قضائي، بزعم ضرورة الظرف الذي يتطلب خوض الحرب ضد الإرهاب على نحو أكثر فاعلية، وقد جاءت هذه الخطوة قبل يوم واحد من إصدار المحكمة العليا قرارها في القضية المرفوعة التي تطعن بشرعية انتخاب برويز مشرف رئيساً للبلاد، وعلى هذا النحو بدأت حركة انصاف كما لو انها الحزب الوحيد في البلاد الذي يمارس المعارضة السياسية بصورة أكثر نزاهة وجدية، وقرر عدم المشاركة في الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٨ رافضاً اللعب وفقًا للقواعد "القذرة" و"الفاسدة" حسب ما صرحت به الحركة التي شددت على اعتقاداً راسخاً بأن نظام مشرف لايزال مسيطراً وسيشوه نتائج الانتخابات، وفي مقابلة صحفية قال عمران خان "عاجلاً أم آجلاً، سيتعين علينا إجراء انتخابات حرة ونزيهة ... وأن أي حكومة تأتي من انتخابات مزورة لن تدوم طويلاً".[٢٦]

ج- الحضور السياسي لحركة انصاف بعد العام ٢٠٠٨: للفترة من العام ٢٠٠٨ حتى العام ٢٠١٣ بقيت الحركة بعيدة عن اروقة الحياة النيابية على الرغم من التغيير السياسي الذي شهدته البلاد إذ افرزت نتائج انتخابات العام ٢٠٠٨ عن أغلبية ساحقة لحزب الشعب أدت إلى تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الحزب وأخذ اعضاء الحزب داخل البرلمان يجهزون لسحب الثقة من الرئيس برويز مشرف وعزله من منصبه مما دفع الأخير لتقديم استقالته في الثامن عشر من آب العام ٢٠٠٨، وفي خلال هذه المدة ركزت الحركة على استخدام وسائل الإعلام والحملات الجماهيرية لإبراز دورها كقوة معارضة في البلاد وبأفكار مبتكرة، وقد ساعدها على تحقيق ذلك هو امتعاض الناس الشديد من تكرار الوجوه والاحزاب السياسية الفاسدة وسوء إدارتها للبلاد التي بقيت في عهدهم تتلاطمها أمواج التضخم والفساد والديون الخارجية، بينما كانت حركة انصاف حزب سياسي نزيه و برئيس لم تؤشر عليها مزاعم فساد يحظى بجاذبية لدى قواعد شعبية مهمة ولاسيما الشباب، مما عظم من جماهيريته التي باتت تغزو مواقع التواصل الاجتماعي كما شهدت تجمعاته ومسيراته حضوراً شعبياً كبيراً وابرزها مسيرة لاهور الناجحة التي عقدت في الثلاثين من تشرين الأول العام ٢٠١١ وحضرها ما يقدر بنحو مائة ألف شخص في مدينة تعُد معقل لحزب الرابطة الإسلامية، كذلك تجمع الحزب في حديقة مينتو في مقاطعة لاهور في تشرين الأول العام ٢٠١٣ وكانت هذه التجمعات بطابع جديد وملفت حضرها ولأول مرة عوائل ونساء وأطفال فضلاً عن الشباب بأعداد غير مسبوقة، وتضمنت حفلات موسيقية احياها مطربين وفرق غنائية مشهورة مثل إبرار الحق وشهرزاد روي وفرقة ستر ينجز وعطاء الله خان إساخيلفي وكانت التجمعات السياسية لحركة انصاف على النقيض من تجمعات الأحزاب الأخرى التي لم تستخدم بها الموسيقى ولم تشهد حضوراً للعوائل والنساء والأطفال والشباب[٢٧]، كما تضمنت خطابات نارية معارضة لنظام الحكم والأحزاب السياسية ولاسيما حزب الشعب و رئيس الوزراء آصف علي زرداري ألقاها عمران خان واستخدم فيها تصريحاته الفظة والظريفة والتي اشتهر بها منوهاً لأهمية إقرار العدالة في حكم باكستان ومحاربة

الفساد، إذ عُرف عمران خان بجرأة تصريحاته التي جعلت حضوره مستساغاً لدى غالبية الشعب الباكستاني ولاسيما الشباب و المثقفين والفئات الأصغر سناً الذين كان الحديث عن العدالة ضرباً للوتر الحساس بشكل عميق خاصةً وأنهم كبروا في ظل نظام سياسي فاقد للعدالة وتعمل أجهزة القضاء والشرطة بالرشوة في ظل سيادة الإرهاب والتضخم والبطالة والفساد ، نتيجة لهذا الخطاب فقد أصبح الحزب يحظى بدعم وتأييد الشباب حتى بات يعرف أعضاء الحزب بإسم انصافيون والحزب الساعي للعدالة وحزب يوثياس أي حزب الشباب.[٢٨]

كما حصدت الحركة دعم القواعد الجماهيرية في اوساط الطبقات الحضرية والمتوسطة وقدمت الحركة نفسها على أنها شاملة وجذرية للطبقة المتوسطة المتنامية في باكستان التي أنجذبت لخطابها الناقد للفساد والتردي الاقتصادي إلى جانب كونه حزباً سياسياً مختلفاً عن الأحزاب الباكستانية الأخرى كحزب الرابطة الإسلامية وحزب الشعب، إذ لديه تاريخ خالٍ من التوريث الأسري والوعود السياسية والانتخابية المزيفة، كما كانت الحركة حاضرة في الأوساط الثقافية والاكاديمية الباكستانية نظراً لموقفها الرافض للتدخل الأميركي في أفغانستان الذي عزز الإرهاب في باكستان وجعل له أرضية في البلاد عقب نزوح عناصر الحركة إليها للحد الذي أدى إلى ظهور فرع لحركة طالبان في باكستان وقوض الحلول السلمية لأزمة أفغانستان، وقد قادت الحركة مسيرة جماهيرية إلى المناطق المتضررة من القصف و المعارك بين القوات الأميركية وعناصر حركة طالبان في غرب باكستان، وهي خطوة وثقت جرأة الحركة إذ لم يجرؤ أي حزب سياسي باكستاني على المجازفة بجماهيره في المناطق المضطربة والملتهبة وجلبت شهرة كبيرة لها في الداخل الباكستاني وأكدت مرة أخرى لأنصارها بأنها مختلفة عن نظرائها من الأحزاب وتمتلك الشجاعة لإتخاذ القرارات الجديدة.[٢٩]

وأعربت حركة انصاف عن تعاطفها مع طالبان، الذين اعتقدت أنهم استخدموا من قبل الولايات المتحدة خلال الحقبة السوفيتية وأنهم الآن مطاردون، إذ كان عمران خان يرى بأن هناك طالبان "جيدة" و"سيئة" بل ذهب أبعد من ذلك عندما قال أن الحركة تخوض حرب مقدسة لمحاربة الاحتلال الأجنبي تبررها الشريعة الإسلامية[٣٠]، وتحدثت الحركة عن الوساطة وحل النزاعات وإعادة تأهيل أعضاء طالبان و دمجهم داخل المجتمع وهو موقف جعل الحركة تصنف على أنها حركة عقلانية ومؤيدة لبناء السلم في جنوب آسيا، إذ استرضت الحركة بموقفها هذا جانبين متعارضين من الشعب الباكستاني بل أن البعض لقب عمران خان (بطالبان خان) ، وقد أثر هذا الموقف على رؤية فرع حركة طالبان في باكستان التي اختارت عمران خان ليمثلها في مفاوضاتها مع الحكومة الباكستانية. [٣١]

برز خط حركة انصاف خلال هذه الآونة بوضوح اكثر، بصفتها حركة سياسية شعبوية وعبارة عن مزيج من الأيديولوجيات المجزأة من الاسلاموية ومعاداة الغرب و النخبوية الباكستانية، ونجح زعيم الحركة عمران خان في التعبير عنها بأسلوب لافت واستخدم مضربه في لعبة الكريكت كشعار لحركته للقضاء على الأشرار والفاسدين وقيادة البلاد إلى النصر و المجد، وصاغ عمران خان خطبه بإستخدام لغة فظة وعامة

وجريئة تحدى بها الوضع الباكستاني العام، إذ وصف نمط الدولة الاقتصادي في باكستان بوعاء التسول من صندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية مشيرةً إلى أن القروض التي تحصل عليها باكستان من هذه الجهات ليست إلا رشوة لساسة البلاد الفاسدين من أجل حضهم على مزيدٍ من الانخراط بحروب الوكالة الاميركية في أفغانستان، كما سخر بشكل قاسٍ من زعماء حزب الشعب و الرابطة الإسلامية ، وكان لقوة اسلوبه وشخصيته أثر في تحويله إلى رمز للثقافة الشعبية حتى باتت صوره تطبع على الملابس و الاوشحة النسائية، بينما رسم الأطفال والشباب وجوههم بألوان راية حركة انصاف وصورة زعيمها، كما حمل معجبيه ملصقات وشارات عنه وانتشرت مقاطع فيديوية تعرض سيرته واقتباساته وتشبهه بمؤسس باكستان محمد علي جناح، وتابعه مناصروه بشغف عبر مواقع التواصل الاجتماعي، واظهرت استطلاعات للرأي في العام ٢٠١٣ تشير إلى أن ثمان وستون في المائة من الشباب الباكستاني أن عمران خان زعيمهم المفضل، وكان انصاره يدافعون عنه بحماس وبسلوك عنيف إيماناً منهم بعمق رسالته وصلت لحد اتهامهم لخصومه بالعمالة للهند، فلقبوا بالمؤيدين العميان، وكان نهجهم هذا دافعاً لإنتقاد البعض لحركة انصاف وتحميلها مسؤولية تعالي الخطاب الاستبدادي التخويني الشعبوي في البلاد.[٣٢]

عززت استراتيجية حركة انصاف هذه الجامعة ما بين مكافحة الفساد والبطالة والدفاع عن العدالة والذود عن حقوق الباكستانيين في استقلال قرارهم السياسي ورفض التبعية الغربية والدعوة للتصالح مع طالبان من قوة الحركة وأخذ يروج لها اعلامياً ومجتمعياً على أنها سفينة تغيير جديدة بقبطان منقذ للبلاد بعد ستين عاماً من التدهور والفساد الاقتصادي والاجتماعي، وبهذه الأجواء دخلت الحركة الانتخابات العامة في العام ٢٠١٣ منفردة ورافضة للتحالف مع القوى السياسية الفاسدة في باكستان وقد انضم لها شخصيات سياسية منشقة عن حزب الرابطة الإسلامية وحزب الشعب فضلاً عن الأكاديميين والشخصيات الثقافية في البلاد، وتبنت بحملتها الانتخابية شعار نايا باكستان أي باكستان الجديدة الذي يجمع بين حلم إقبال ورؤية جناح منذ تأسيس البلاد واعدة بتنفيذها وبإقامة دولة الرفاهة الإسلامية ومحاربة الظلم وتأسيس العدالة.[٣٣]

واللافت في هذه الانتخابات أن حركة انصاف أرست قواعد جديدة للدعاية الانتخابية في باكستان، في خطوة تكتيكية تستهدف التركيز على الشباب الباكستانيين الذين يشكلون غالبية الناخبين في البلاد، فأحسنت استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة فعالة وكانت أكثر الاحزاب الباكستانية استفادةً منها، فلم تنظم حتى حدثا انتخابيًا واحدًا خلال الانتخابات إنما عقدت تجمعات جماهيرية افتراضية بواقع ٣٢ تجمعا عاما في غضون ست ساعات لتغطية مساحات واسعة من مؤيدي الحركة في عموم البلاد، وكانت حركة انصاف أكثر نشاطا في تحميل مجموعة كبيرة من صور ومقاطع فيديو للترويج لها انتخابياً وتوفير تحديثات في الوقت الفعلي لأنشطة حملة عمران خان من الميدان، متبعةً بذلك سلوك الحملة السياسية على وسائل التواصل الاجتماعي لمرشح الرئاسة الاميركية أوباما في العام ٢٠١٢وهي طريقة تحاكي بها نموذج الشخصية السياسية لاسيما وأن عمران خان أكثر سياسي باكستاني متابعة على وسائل التواصل الاجتماعي.[٣٤]

وكان من نتيجة ذلك إن حققت الحركة فوزاً غير مسبوق وجاءت نتيجة الانتخابات التي أُجريت في الحادي عشر من آيار العام ٢٠١٣ بثمانية واربعين مقعداً للحركة وهي نتيجة لم تعرفها من قبل، كما ساهم النهج الذي اتبعته حركة انصاف في الدفاع عن مناطق غرب باكستان ضد القصف الأمريكي وهجمات الارهاب في تعزيز حظوظه في المنطقة المذكورة إذ فازَ بغالبية الأصوات في اقليم خيبر بختونخوا غرب باكستان أي بما يعادل تسعة عشر في المائة منها، إلى جانب مقاعد محدودة في إقليم البنجاب، كما أظهرت استطلاعات الانتخابات نجاح الحركة في حصد اصوات ثلاثين في المائة من الشباب الباكستاني.[٣٥]

وبينما تولت حركة إنصاف موقف المعارضة في إقليم البنجاب، فقد خاضت أولى تجاربها في الحكم في إقليم خيبر بختونخوا إذ شكلت حكومة محلية وذلك بالائتلاف مع حزب الجماعة الإسلامية وحزب قومي وطن اليساري و مجموعة من المرشحين المستقلين، واستندت حكومة حركة انصاف في هذا الإقليم على مجموعة من البرامج الإصلاحية التي ركزت على الحلول التكنوقراطية المتعلقة بالحكم الرشيد، والحوكمة الإلكترونية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمساءلة ومكافحة الفساد، وإنشاء اللجان لتعزيز الأعمال التجارية وتوفير البنية التحتية لها في المنطقة، كما جعلت التعامل مع البيروقراطية على مستوى الشارع أكثر سلاسة، لكن انصاعت في مجال الدعاية والتعليم لرغبات حليفتها حزب الجماعة الإسلامية المتطرفة و أطلقت مشروع لأسلمة مناهج التعليم في الإقليم، فأصبحت دروس القرآن الكريم والدين إلزامية في مدارس خيبر بختونخوا، وتم تشذيب المناهج التعليمية من كل ما يشير إلى ديانات أخرى غير الإسلام، فأُزيلت صورة لكعكة عيد الميلاد التي «توحي للديانة المسيحية»، وحذفت شارات الصليب من سيارات الإسعاف، كما جاءت تصريحات وزير الحكم المحلي في الإقليم عناية الله خان بأن هناك أخطاء في الكتب المدرسية الحالية تتعارض مع قيمنا، معبراً عن سخطه من قيام الحكومات السابقة في الإقليم بإزالة الفصول الدينية من الكتب التعليمية واستبدالها بفصول عن حياة نيلسون مانديلا وكارل ماركس وماركو بولو وفاسكو دي غاما و نيل ارمسترونج، وعدم فرض الزي الإسلامي والمعاطف الطويلة على النساء في الإقليم، كما فشلت حكومة الحركة في سحب الجيش الباكستاني من مالا كند، إذ أحبطت محكمة بيشاور العليا في أيلول ٢٠١٣ جهودها بعد أن أصدرت قراراً بحاجة المنطقة لقوات الجيش لفترة أطول لأسباب تتعلق بالقانون والنظام.[٣٦]

وقد تعرض حكم الحركة في اقليم خيبر بختونخوا لإنتقادات حادة، وعلى الرغم من طبيعة البرامج الإصلاحية التي اتبعتها حركة انصاف في حكم الإقليم وبصورة لم تكن معهودة من قبل إلا أنها لم تستطع الحد من المشاكل الشائعة في الإقليم الذي يعاني من أزمات لا حصر لها جراء الحرب على الإرهاب التي مزقت مؤسساته، كما اتهم حكم الحركة بعجزه عن تطبيق التعديل الثامن عشر للدستور الذي أعطى الأقاليم حرية أكبر في تطبيق الحكم الذاتي وفشل في تنفيذه على أرض الواقع، بل أنها كانت أسيرة للتحالف الحاكم بعدما استجاب لرغبات حزب الجماعة الإسلامية في أسلمة التعليم ومظاهر الحياة في الإقليم متخليةً بذلك

عن سنوات طويلة بذلتها في سبيل الدعاية لمكافحة التطرف في صفوف الشباب الباكستاني، وشهد إقليم خيبر بختونخوا في عهد حكم الحركة تعدٍ على حرية مسيحيي الإقليم إذ تم ضرب وحرق زوجين مسيحيين على يد حشد كبير من المسلمين بعد أن اتهما بإزدراء الإسلام وتدنيس القرآن الكريم.[٣٧]

على الجانب الآخر فقد حملت الحركة لواء المعارضة ضد الحكومة الباكستانية الإتحادية الجديدة التي افرزتها نتائج انتخابات العام ٢٠١٣، إذ عبرت الحركة عن استيائها مما وصفته بعمليات تزوير شابت نتائج الانتخابات وأدت إلى فوز حزب الرابطة الإسلامية بغالبية المقاعد ليعود نواز شريف لكرسي رئاسة الوزراء مجدداً، وفي العاصمة الباكستانية إسلام آباد قادَ رئيس الحركة عمران خان انصاره للشارع احتجاجاً على حكم حزب الرابطة الإسلامية، وعادَ عمران إلى الخطاب الشعوبي لكن بوطأة اشد وأكثر فظاظة معتمداً اسلوب الاغتيال المعنوي للحكومة الباكستانية و رئيسها، واصفاً اياه وحزبه بالعدو للشعب الباكستاني وليس مجرد منافس سياسي، كما تقدمت الحركة بطلب للمحكمة العليا للنظر بالطعن بالانتخابات ونتائجها المزورة،[٣٨] وقد استجاب نواز شريف لمطالب حركة انصاف وأعلن في الثاني عشر من آب العام ٢٠١٤ في خطاب متلفز عن تشكيل هيئة قضائية من المحكمة العليا للتحقيق بمزاعم الحركة حول شبهات تزوير طالت عملية الاقتراع، وفند شريف في خطابه التهم الموجهة لحكومته بتزوير الانتخابات السابقة لأنها بلا أدلة، مشيرا إلى أن انتخابات العام ٢٠١٣ جرت ضمن رقابة صارمة وبإشراف مفوضية مستقلة وتحت رؤساء أقاليم محايدين، جعلتها الأكثر نزاهة في تاريخ باكستان بشهادة المراقبين الدوليين حسب قوله، مشدداً على أن باب الحوار مفتوح أمام القوى السياسية كافة لإدخال أي إصلاحات انتخابية أو مقترحات تخدم مصالح البلاد، وأن حكومته مع حق التظاهر السلمي إلا أنها تعارض فرض الإرادات عبر الشارع والفوضى وإرهاب الآمنين لأن الإصلاحات يجب أن تمر عبر ممثلي الشعب وقبة البرلمان.[٣٩]

ولم يتأخر الرد على خطاب رئيس الوزراء نواز شريف طويلاً، إذ عقد عمران خان زعيم حركة انصاف مؤتمراً صحافياً رفض فيه عرض شريف وطالبه بالاستقالة من منصبه أولاً ثم تشكيل لجنة التحقيق، وانتقد عمران انتظار شريف طيلة الأشهر الماضية للاستجابة لمطالب حركته بإعادة الفرز في أربعة دوائر انتخابية، وأكد على أن الحركة ماضية في الزحف نحو العاصمة، وأن أمواج المحتجين لن يقف دونها شيء، وقد دفع موقفه المتعنت هذا الى انتقادات حادة واتهم البعض تحركات الحركة وجماهيرها بأنها حرفاً للأنظار عن اخفاقات حكمها المحلي في اقليم خيبر بختونخوا.[٤٠]

وامعاناً في رغبة حركة انصاف بإسقاط وزارة نواز شريف، فقد تحالفت الحركة مع الحزب الشعبوي الباكستاني (الحركة الشعبية الباكستانية) و رئيسه رجل الدين المتشدد طاهر القادري، واعلنوا عصياناً مدنياً في الرابع عشر من آب العام ٢٠١٤، وشهد العصيان اطول مسيرات احتجاجية بتاريخ باكستان سميت بمسيرة الحرية ومسيرة تسونامي التغيير، احتشد فيها المتظاهرون المؤيدون لعمران خان وقادري من مختلف الأقاليم الباكستانية و توجهوا صوب المنطقة الحمراء في إسلام آباد حيث مقرات الحكم والسلطات التنفيذية والتشريعية في البلاد وبرضوا اعتصاماً فيها وحصاراً حولها، فيما شوهد عمران خان وهو داخل

حاوية شحن في مقر الاعتصام بالمنطقة الحمراء يطل منها للخطبة وسط انصاره ويبعث بتدوينات مقتضبة عبر هاتفه على صفحاته في مواقع التواصل الاجتماعي للتأكيد على قيادته لإعتصام انصاره، يحضهم فيها على استمرار التنديد بحكومة نواز شريف حتى اسقاطها لتعثرها في حل أزمة التطرف المتصاعد في البلاد وسوء الخدمات وتهالك الاقتصاد وتفشي الفساد والتضخم والفقر وهدد بإقتحام البرلمان ومنزل رئيس الوزراء مالم يتم الإستجابة لمطالب المعتصمين، كما طلب من الشعب الباكستاني الامتناع عن دفع الضرائب واشارَ إلى أن حل هذه القضية تكمن في استقالة حكومة حزب الرابطة الإسلامية وتمكين الشعب الباكستاني لأنه ليس غنماً يتم رعيها وحسب على حد وصفه، ومن جانبها عززت الحكومة الأمن في شوارع العاصمة وقطعت الإتصالات ووسائل الإنترنت إذ استخدمها انصار حركة انصاف لحشد الجماهير للنزول للشارع، واستمرت تلك المسيرات طوال مائة وستة وعشرين يوماً حتى السابع عشر من كانون الأول أثارت فيها قلق الحكومة الباكستانية وحظيت بتغطية إعلامية واسعة وتناقلتها البثوث المباشرة لشاشات التلفاز حول العالم متحدثة عن شعبية الحركة و زعيمها الذي بات رقماً صعباً في مستقبل السياسة الباكستانية وبدأت منصات التحليل تصف الحركة بكونها حزباً سياسياً مثالياً لم تتلطخ يده بالفساد وسرقة المال العام، وقُدم زعيم الحركة بصفته "البطل المكافح" الذي ينام على الأرض و في حاوية وبأجواء باردة تماما كما عامة انصاره، فيما عابَ خصوم الحركة عليها اتحداها مع الاحزاب الدينية اليمنية كحزب الجماعة الإسلامية في حكومة إقليم خيبر بختونخوا والحزب الشعبوي الباكستاني بينما هي تدعو للوسطية والمدنية وتحارب التطرف والإرهاب، بيد أن الحركة طمأنت جماهيرها بأنها ترى في ذلك ضرورة ملحة لتخليص باكستان من الفاسدين.[٤١]

حاولت حكومة نواز شريف احتواء موقف عمران خان وحركته وطلبت من جماهيره العودة لمنازلهم والعدول عن العصيان والاحتجاجات وترك الحكومة للبناء وصرحَ مخاطباً الجماهير الانصافية "دعونا نعمل من أجل تنمية البلاد، وفي حال لم نفز بالانتخابات المقبلة فإن الفائز سيرث بلداً متقدماً"، بيد أن عمران خان لم يستجب لهذا النداء وهو ما دفع الحكومة الباكستانية لإستخدام القوة ضد المتظاهرين وتحريض انصارها وانصار حزب الرابطة الإسلامية للنزول للشارع الذين هاجموا موكب عمران خان ورشقوه بالحجارة واطلقوا اعيرة نارية تجاهه، الأمر الذي دفعه لوصف أعضاء وانصار حزب الرابطة الإسلامية بالقتلة وقطاع الطرق، ودعا لفك الاعتصام وعودة الجماهير لمنازلهم بعد فشله في تحقيق غاياته واسقاط حكومة نواز شريف.[٤٢]

المبحث الثالث: حركة انصاف الباكستانية في سدة الحكم ٢٠١٨ -٢٠٢٢

تهيأت جملة من الظروف ساهمت في وصول حركة انصاف لسدة الحكم في مقدمتها القضية التي تم رفعها ضد رئيس الوزراء نواز شريف في أواخر العام ٢٠١٦ وعرفت بإسم تسريبات أوراق بنما التي أشارت إلى حصول أبناء نواز شريف على قرض بقيمة ثلاثة عشر مليون دولار من مصرف دويتشه بنك(Deutsche Bank) في فرعه بسويسرا وذلك بضمان أربع شقق في شارع بارك لين (Park Lane)

في حي مايفير (Mayfair) في لندن والتي تبين بحسب وثائق مكتب المحاماة موساك فونسيكا(Mossack Fonseca) البنمي بأن العقارات مملوكة لشركات خارجية وهمية في جزر فيرجن البريطانية تابعة لأبناء نواز شريف وغير مكشوف عنها في إقرار الذمة المالية الخاصة بالأسرة.[٤٣]

ولم تكن هذه الاتهامات جديدة على مسامع الباكستانيين، ففي العام ١٩٩٨ تم الكشف عن استثمار عائلة شريف في العقارات الراقية في لندن من قبل معارض سياسي والرئيس السابق لوكالة التحقيقات الفيدرالية الباكستانية رحمن مالك والذي فر إلى لندن بعد أن تعرض للاعتقال والتعذيب، وقد أعد مالك تقريراً زعم فيه أن المنازل في ما يفير تم شراؤها بإستخدام ثروات غير مشروعة تم اكتسابها من خلال ممارسات فاسدة، وزعم أن هذه الأموال لم يتم الإعلان عنها في الإقرارات الضريبية وهو ما يمثل انتهاكاً للقانون الباكستاني، كما تكررت الاتهامات عينها بحق عائلة نواز شريف عقب الإطاحة بحكومته الثانية ووضعه في السجن على يد قائد الجيش الباكستاني آنذاك برويز مشرف في العام ١٩٩٩ وأشارَ لها المدعي العام للفساد في البلاد قائلاً: "نعتقد أن الأموال المستخدمة لشراء هذه الشقق سُرقت من شعب".[٤٤]

واستمرت القضية منظورة في اروقة المحكمة العليا الباكستانية لمدة عام كامل، إذ وصفها عمران خان بالهبة الإلهية للقضاء على الاوليغارشية الفاسدة وفي مقدمتهم نواز شريف واسرته، وبدأت الحركة بإستنفار انصارها وحشد الجماهير وتنظيم المظاهرات أمام المقرات الحكومية والمحكمة العليا ومنزل نواز شريف في لاهور، واتهمت هذه التحركات بالترهيب والضغوط على عمل المؤسسات في البلاد لإخضاعها لتوجيهاتها، وفند زعيم الحركة هذه الاتهامات مشدداً على استمرارية حركته في فضح الفساد والوقوف بوجه الجهات الإعلامية والحكومية المدافعة عن اوليغارشية باكستان.[٤٥]

وفي الثامن والعشرين من تموز العام ٢٠١٧ أقرت المحكمة العليا الباكستانية بعدم أهلية نواز شريف للحكم وأصدرت قراراً بعزله من منصبه كرئيس للوزراء وحرمانه من العمل السياسي مدى الحياة، فكان هذا الخبر مدعاة لرفع سقف التوقعات حول مستقبل حركة انصاف وزعيمها إذ بات الطريق معبداً أمامه لتولي رئاسة الوزراء في باكستان بعد إقصاء خصمه اللدود، وبهذه المناسبة دعا عمران خان أنصار حركته في مؤتمر صحفي إلى تنظيم مظاهرة عامة في غضون أربعة وعشرين ساعة بعد صدور الحكم، وقد حضرَ الآلاف من المؤيدين للحركة في تجمع شكر ابتهاجاً بقرار عزل شريف، وصورَ الحكم على أنه انتصاراً للشعب وليس للحركة وأشار عمران خان في خطاب له في التجمع الجماهيري إلى "إن نضالنا يثبت أن الأشخاص الأقوياء في بلدنا يمكن محاسبتهم... ومالم تتم محاسبة هؤلاء الأشخاص الأقوياء في البلاد، فلن يكون هنا مستقبل لباكستان".[٤٦]

ورداً على قرار المحكمة العليا أعلن نواز شريف استقالته من منصبه، وأتهم حزب الرابطة الإسلامية الذي ينتمي له شريف حركة انصاف وزعيمها بتدبير مخطط مع الجيش الباكستاني للإطاحة بنواز شريف في مؤامرة محبكة، وفي السياق ذاته فقد تم انتخاب شاهد خاقان عباسي رئيساً للوزراء في الثلاثين من تموز العام ٢٠١٧ خلفاً لنواز شريف، واستمر بمنصبه حتى الخامس والعشرين من تموز العام ٢٠١٨ أي حتى موعد إجراء الانتخابات النيابية.[٤٧]

تركزت أجندة حركة انصاف في انتخابات العام ٢٠١٨ على الرفاهية وخدمة الشعب ووعدت بتطبيق ذلك على غرار أول دولة إسلامية في المدينة المنورة واكدت الحركة بأن تحقيق ذلك أمراً يسيراً إذ ما تم ضمان استئصال اولئك الفاسدين الذين يمتصون دماء باكستان ويتراوح عددهم بين خمسة وعشرة آلاف فاسد وإعادة الأموال المنهوبة منهم للشعب وربطت الحركة الدعوة إلى باكستان الجديدة بالوضع الحالي الفاسد والكئيب في باكستان، كما وعدت بإنهاء الفساد في تسعة عشر يوماً والإرهاب في ثلاث شهور، وتعهدت بتمكين الأفراد على المستوى المحلي وإزالة النفوذ السياسي للشرطة وإصلاح كل من الخدمة المدنية ونظام العدالة الجنائية، وتوفير عشرة ملايين وظيفة، فضلاً عن إخضاع مجلس الإيرادات الفيدرالي لإصلاحات تهدف إلى إنشاء سياسة ضريبية قوية وتدابير إدارية فعّالة الإنفاذ، تمنع التهرب الضريبي، وبناء خمسة ملايين منزل ميسور التكلفة للمواطنين الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية، إلى جانب رقمنة العمليات التجارية لجعل باكستان أكثر جاذبية للتجارة، مبدية التزام قوي بإكمال جميع المشاريع المتعلقة بالممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، ومؤكدةً على عزمها لتحويله إلى حقيقة، وفي السياسة الخارجية أكدت الحركة على رفضها توريط باكستان بصراعات وحروب خارجية تحت شعار الحرب على الإرهاب، مشيرة إلى أن البلاد يجب ألا تبقى متسولة و دمية بيد القوى الكبرى و الولايات المتحدة الأمريكية. [٤٨]

استساغَ الجمهور المنطق البسيط الذي تبنته الحركة في التعامل مع المشاكل المعقدة للغاية في بلد حيث الايمان بالمعجزات أمر شائع والتعليم سلعة نادرة، كما نجحت الحركة بحشد مؤيديها من مختلف الألوان متجاوزةً بذلك انقساماتهم الدينية والثقافية والعرقية، فحظت بدعم التجار المحليين في بكستان، وضمت في صفوفها الليبراليون والمعتدلون والمحافظون، فضلاً عن المنشقين من احزاب الرابطة الإسلامية و الشعب الذين وعدهم عمران خان بحوافز ومناصب نظير انحيازهم له، وقد تم انتقاده على هذا الأمر الذي وصف بأنه رشوة سياسية لكنه برر ذلك بقوله "أنا اخوض الانتخابات للفوز، وليس لأكون فتى جيد، أريد الفوز، كما اني اخوضها في باكستان وليس في اوروبا ولا يمكن استيراد سياسيين من الخارج". [٤٩]

حققت سياسة الحركة أُكلها إذ كشفت نتائج الانتخابات عن فوز ساحق في البرلمان الجديد بأغلبية مائة وستة وخمسين مقعد من أصل ثلاثمائة واثنين واربعين، وحصدت الحركة ما نسبته واحد وثلاثين بالمائة من عموم أصوات الناخبين في الانتخابات الإتحادية كما حصل على المراكز الأولى في أقاليم خيبربختونخوا والبنجاب والمركز الثاني في إقليم السند، وعُد فوز حركة انصاف في انتخابات العام ٢٠١٨ بمثابة بداية عصر جديد لباكستان، فلأول مرة منذ أربعة عقود تتسلم وجوه جديدة حكم البلاد بعيداً عن حزب الرابطة الإسلامية وحزب الشعب والجيش الباكستاني ومثلت حركة انصاف الانتقال الثالث على التوالي للسلطة من حكومة مدنية منتخبة إلى أخرى، وبهذا الصدد قال رئيس الحركة عمران خان أن نتائج الانتخابات الأخيرة أعطت للحركة فرصة لحكم باكستان بعد نضال امتد لعشرين عاماً فكانت بمثابة تفويض شعبي، متعهداً بنهجٍ في الحكم مغايراً عن اسلافه وبعلاج البلاد من سرطان الفساد ورفع مستوى معيشة الفقراء والعمال. [٥٠]

من جانبها شككت الأحزاب المعارضة لحركة انصاف بنتيجة الانتخابات وزعمت تزويرها وإبعاد مراقبوها عن عمليات فرز الاصوات واشارت إلى تدخل الجيش الذي قلب الموازين لصالح تهيئة أجواء تنتهي بظفر الحركة بغالبية المقاعد، ووصف حزب الرابطة الإسلامية انتخابات العام ٢٠١٨ بالأكثر تزويراً في تاريخ باكستان[٥١]، وفي السابع عشر من آب صوت أعضاء البرلمان الجديد لصالح رئيس حركة انصاف عمران خان رئيساً له وللحكومة القادمة بواقع مائة وتسعة وسبعين صوتاً مقابل واحد وتسعين صوت لمنافسه شهباز شريف رئيس حزب الرابطة الإسلامية وشقيق نواز شريف، وقد حضر عمران خان الجلسة بأجواء من الفوضى والصخب وكان مبتسماً مُرتدياً قميصاً ابيض وصدرية سوداء حاملاً في يده سبحة إسلامية وسط هتافات انصاره وخطابات معارضيه، وعلق على انتخابه بقوله " في هذا البلد، قبل كل شيء، يتعين علينا التأكد من وجود المساءلة، أُعد الذين نهبوا هذا البلد وأغرقوه بالديون اليوم بأن لا أحد سيفلت منهم".[٥٢]

شكل عمران خان وزارة ائتلافية بأغلبية ضئيلة مع شركاء حركته الرئيسيين كحزب الحركة القومية المتحدة الباكستانية ومقرها السند وحزب عوامي بلوشستان، ورابطة المسلمين في البنجاب، استهلت حكومة عمران خان مهامها بأجندة ثقيلة و طموحة للغاية حددت مدتها بمائة يوم، ولخصت جميع مشاكل البلاد ووعود حركة انصاف بحلها، وقد عين عمران خان لكل مهمة مستشارين خاصين لإقتراح وتنفيذ التغييرات في مجالات تشمل الرعاية الصحية والتحول الرقمي في المجال الاقتصادي والتحويلات البنكية وبناء السدود والإهتمام بالصناعة ولاسيما النسيج والمساعدة الاجتماعية وسياسة الأمن القومي وإنشاء لجان لتقديم توصيات بشأن الاقتصاد، وإصلاح الخدمات المدنية، ففي مجال الصحة ولضمان الرعاية الصحية للجميع، وتقديم تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين في باكستان، اقدمت حكومة انصاف على توزيع بطاقات صحية بإسم صحة إنصاف، قدمت من خلالها رعاية صحية شاملة لذوي الدخل المنخفض من خلال شراكة بين القطاعين الخاص والعام ، فضلاً عن زيادة عدد العاملات الصحيات وإنشاء وحدات صحية أساسية على بعد عشرة كم من المناطق الريفية، واعطت للمستشفيات إدارة مستقلة من خلال إنشاء مجالس مهنية للإشراف عليها، كما وضعت خطة صحية لمنع التقزم لدى الأطفال دون سن ٢٣ شهراً، مما يؤثر سلبًا على النمو المعرفي والجسدي.[٥٣]

كما أطلقت حكومة حركة إنصاف الباكستانية مشروع (بطاقة كيسان) والتي من خلالها يحصل المزارعون على إعانات على الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية، بالإضافة إلى قروض منخفضة الفائدة وتعويضات عن المحاصيل التالفة في حالة الكوارث الطبيعية، هذا بجانب برنامج (حصة إحساس) الذي هدف إلى تقديم دعم شهري بنسبة ثلاثين في المائة على السلع اليومية لما لا يقل عن عشرين مليون أسرة في جميع أنحاء باكستان، وبرامج أخرى توفر وجبات مجانية للفقراء والشرائح الضعيفة، وقدمت مساعدة مالية ورعاية صحية وتدريب مهني للأشخاص ذوي الإعاقة، كما خصصت دعماً مالياً شهرياً للمواطنين الحضريين الذين تبلغ أعمارهم خمسة وستين عامًا فأكثر.[٥٤]

أما في مجال التعليم، فقد لجأت حكومة انصاف إلى برنامج لإصلاح التعليم في مستوياته كافة وكان أحد أهدافها الأساسية إعادة تسجيل الأطفال الذين تركوا المدرسة، فاطلقت برنامج للتعليم بعد الظهر بهدف توفير فرص تعليمية متساوية للأطفال في المناطق التي كان الوصول إلى المدارس فيها يشكل تحدياً، أكدت سياسة الحكومة على التعليم المهني وتضمنت خططاً لإفتتاح عشر جامعات تقنية في غضون خمس سنوات وأحد عشرة اخرى لباقي التخصصات، وكان مشروع برنامج توحيد المناهج الدراسية واحداً من أبرز مشاريع الإصلاح التعليمي بما في ذلك المدارس الدينية والخاصة والعامة بهدف تحرير الجيل الجديد من العبودية الفكرية والقضاء على الفجوة بين الأغنياء والفقراء في نظام التعليم، فضلاً إطلاق برنامج إحساس للمنح الدراسية وبرامج التوظيف التعليمي للأسر "المستحقة" لدعم إرسال أطفالها إلى المدرسة، وكان التركيز بشكل أكبر على تخصيص مبلغ أكبر للمنح الدراسية للفتيات، كما تم إنشاء (كرسي السيرة) في ثلاث جامعات مهمة في البلاد وهيئة رحمة العالمين الوطنية للبحث بحياة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) وتعريف الشباب بأقواله وسيرته، وبدء مشاريع بحثية في مجالات الدين والروحانية وتم إدخال تدريس الصلاة الشريفة والقرآن الكريم في المدارس، مما أدى إلى تعزيز نتائج التعليم الديني.[٥٥]

حاولت حركة انصاف تنفيذ وعودها وبرنامجها الانتخابي بسعي حثيث بيد أنها اصطدمت بالواقع الاقتصادي الصعب في باكستان، إذ باءت محاولاتها بالفشل ولم تتحقق طموحاتها في مجال التوظيف بتوفير عشرة مليون فرصة عمل إذ لم توفر أكثر من سبعمائة فرصة عمل وارتفعت البطالة ٩٪ وكل ما فعلته هو تقديم اعانات مالية لذوي الدخل المحدود وفتح حسابات بنكية للخريجات من النساء، كما لم تتمكن حكومة الحركة من رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن ٦٪، وعلى الرغم من كفاحها لإدارة التضخم الاقتصادي في البلاد إلا أنها اخفقت ولم تنجح في إصلاحه، إذ ارتفع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك من ٤٪ في العام ٢٠١٨ إلى ١٢٪ في العام٢٠٢٢، وارتفع معدل التضخم بشكل حاد في أسعار المواد الغذائية بمقدار ٦٩ نقطة، مما وضع عبئًا أثقل على المستهلكين بعد تفاقم تكاليف المعيشة لاسيما مع ارتفاع أسعار الوقود، كما أن نسبة زيادة صادرات البلاد كانت متواضعة للغاية بواقع١,٥٪ ، وكانت هناك فرصة ضائعة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ومثل سابقاتها من الحكومات فقد زاد الدين الوطني للبلاد في عهد حكومة انصاف بمقدار تريليوني روبية أي أكثر من ٧٠ مليار دولار في غضون عام واحد إلى جانب واحدة من أسوأ عمليات خفض قيمة الروبية الباكستانية مقابل الدولار وشهد مؤشر البورصة كذلك انخفاضات حادة.[٥٦]

وكانت مسألة اعتراض الحركة على سياسة القروض الخارجية التي دأبت عليها الحكومات الباكستانية السابقة واحدة من أبرز اسباب الدعم الجماهيري الذي حظيت به، إذ قالت الحركة إنها "لن تأخذ وعاء التسول" إلى صندوق النقد الدولي بحثًا عن خطة إنقاذ، ولكن بعد عام واحد فقط اختارت حكومة عمران خان حزمة من صندوق النقد الدولي إذ أدركت الحركة واقع الإفلاس الذي تعانيه خزائن الدولة الذي يصعب معه ترجمة الخطاب الشعبوي إلى تغيير اجتماعي واقتصادي حقيقي.[٥٧]

وفشل ايضاً برنامج الحكومة للنهوض بالتعليم ولم يلب توقعات الجمهور، إذ اخفقت مبادرة المناهج الدراسية الموحدة في التبلور بسبب نقص الكوادر العلمية المدربة من معلمين ومدرسين للقيام بهذه الغاية في المدارس واتضح بأن تنفيذها دون مراعاة آثارها السلبية المحتملة يؤدي إلى خفض جودة المدارس الخاصة مع الفشل في تحسين المدارس الحكومية، أضف إلى ذلك فلم يشجع تصميم المناهج مهارات التفكير النقدي ولم تستطع حكومة حركة إنصاف إعادة ثلاثة وعشرين مليون طفل خارج المدرسة الى المدارس، لأن الأمر تطلب مضاعفة عدد المدارس الموجودة في البلاد وهو مالم تتوفر له سيولة نقدية و زمنية، وعلى الرغم من نجاح المبادرة الصحية لحكومة الحركة في تطوير الواقع الصحي في البلاد وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص إذ يُنظر لهذه المبادرة على أنها واحدة من أكثر جهود الحركة جرأة في مجال الصحة، ومع ذلك، لم يتم الوفاء بتعهدات الحكومة بزيادة عدد العاملات الصحيات وإزالة النفوذ السياسي من المستشفيات.[٥٨]

كما طال الفشل وعود الحكومة التنموية وبرامجها الاشتراكية المبنية طبقاً لتجربة الدولة الإسلامية في عهد النبي محمد (ص) فبرنامج إسكان الطبقات الفقيرة الذي عُرف بمشروع نايا باكستان أو باكستان الجديدة لم يبصر النور وعوضاً عن ذلك انشأت الحكومة ملاجئ في مدن مختلفة في باكستان من شأنها أن توفر بيئة آمنة ونظيفة للأشخاص غير القادرين على تحمل تكاليف السكن، وقد وفرت هذه الملاجئ مرافق مثل مياه الشرب النظيفة والحمامات وغرف الصلاة وأسرة النوم[٥٩]، وكما فشل برامج قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبدلاً من ذلك فقد اقترح عمران خان نظريّات تنمية غريبة أثارت استغراب على نطاق واسع منها نظريته التي عُرفت (بإقتصادات البيض) وهي خطّته من أجل تشجيع النساء الريفيّات الفقيرات على تربية الدجاج.[٦٠]

ومثلما كان لحكومة انصاف إنجازات وانتكاسات في السلطة التنفيذية كان لها ذات الأمر في السلطة التشريعية، فخلال الأربع سنوات التي هيمن فيها أعضاء الحركة على البرلمان تم تمرير مائة وستة وعشرين مشروع قانون من أصل مائة وخمسة وخمسين وكانت ذروة المشاريع البرلمانية في السنة الثالثة من عمر الحكومة بواقع خمسة وخمسين قانون، وهو ما جعل حكومة الحركة في صدارة الحكومات الباكستانية تاريخياً من حيث سن القوانين وبنسبة ٢٤٪ مما حققته نظيراتها السابقات في السلطة التشريعية وخلال نفس الإطار الزمني.[٦١]

وعلاوة على ذلك، فقد ميزت حركة انصاف الباكستانية نفسها على وجه التحديد بأنها تتمتع بأرضية أخلاقية أعلى بشأن القضايا الإنسانية، لكنها فشلت في الوفاء بوعودها هنا أيضًا، إذ أُشرت ملاحظات على واقع الصحافة والإعلام وحقوق الإنسان في عهد حكمها، فعلى الرغم من أن حركة انصاف قد وصلت لدفة السلطة على خلفية انفتاح وسائل الإعلام غير المنظمة تجاهها، بيد أنها وبعد تسلم الحكم لجأت لتدابير أقل ما يقال عنها بأنها مقوضة لحرية الصحافة، إذ اعتمدت بشكل كبير على هيئة تنظيم وسائل الإعلام الإلكترونية الباكستانية لفرض الرقابة على أي محتوى تراه غير مناسب، سواء كانت

إعلانات لا تتفق مع القيم الثقافية أو حظر خطب زعماء المعارضة بتهمة التحريض على الفتنة، واستخدمت الحكومة هذه الهيئة لإيقاف واعتقال أي صحفي أو وسيلة إعلامية تنال الحكومة بالانتقاد أو توفر مساحة للهجوم عليها كما حدث ذلك مع مجموعة جانج وهي أكبر منظمة إعلامية في باكستان، كما حاولت إقرار قوانين صحفية أكثر صرامة لكنها تراجعت تحت ضغط المجتمع المدني المحلي والدولي على حدٍ سواء وهو إجراء لطالما وصف بأنه نهج مغاير لما صورته الحركة عن نفسها طوال مدة تبنيها المعارضة السياسية وبأنها تولي حقوق الإعلام وحركته أهمية وتقدير وفي ظل إدارة حركة انصاف لباكستان تراجعت البلاد ثلاثة مراكز إلى المرتبة(١٤٥) في مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام ٢٠٢١والذي يصنف(١٨٠)دولة حول العالم.[٦٢]

وبينما تتباهى حكومة حركة انصاف بمبادرتها السلمية بالترحيب بالحجاج السيخ إلى المعالم المقدسة مثل كارتاربور[٦٣]، فقد شهدت البلاد عمليات تحول قسري للأديان بصورة منتظمة، واختطاف وقتل للمسلمين الشيعة وغير المسلمين من السيخ والمسيحيين، ولم تقم الحكومة بإجراء لإيقافها بل بقيت صامتة بشأن معظم هذه القضايا، إذ فشلت الحكومة في تعديل أو إلغاء أحكام قانون التجديف الذي يوفر ذريعة للعنف ضد الأقليات الدينية، أو وضع قوانين تجرم الإعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج إطار القضاء.[٦٤]

وفيما يتعلق بأجندات المساءلة والإصلاح المؤسسي، عجزت الحركة أيضاً عن الوفاء بوعودها عندما تعهدت بإنهاء "ثقافة الشخصيات المهمة" فمع وصول الحزب إلى السلطة ذهب وزراؤها بشكل متكرر وبسخاء في جولات خارجية وحافظوا على مرافقين كاملين[٦٥] بالإضافة إلى ذلك خذلت الحركة أنصارها الليبراليين أيضاً عندما أكدت دعمها لتوجه تكنوقراطي في إدارة مؤسسات البلاد وهو ما تنافى تماماً مع خطوة حكومتها التي أقدمت على طرد الدكتور عاطف ميان من المجلس الاستشاري الاقتصادي بناءً على هويته الدينية التابعة للمدرسة الأحمدية[٦٦]، وفي السياق ذاته فقد جاء تعيين عمران خان لحاكم ولاية البنجاب محط تندر لخصومه إذ كلفَ عثمان بزدار وهو سياسي جديد وكان مقيم خارج البلاد وأتصف بإنعدام الخبرة والتأهيل حاكماً لإقليم البنجاب وهو الإقليم الأكثر اكتظاظاً بالسكان في باكستان، كما سرت إشاعات في البلاد أفادت بعجز عمران خان عن استبداله بسبب أن زوجته بشرى بيبي وهي مرشدة روحية، حذرته من أن السيد بزدار يمثل فألًا حسنًا ـ وإذا تم إقالته ـ فإن حكومته بأكملها ستنهار، وتبعاً لذلك كانت إخفاقاته في الحكم واضحة بشكل خاص في ولاية البنجاب، فمارسَ عمران خان سيطرة مباشرة على الإدارة المحليّة فيها، بينما كان حاكم الولاية دمية وحسب في يد الحكومة المركزية، وهي إجراءات شكلت ضربة لبرنامج الحكومة الذي أدعى تغليب الجهد والكفاءة على الجهويات الشخصية والحزبية ولحقوق الأقليات في حقها بتولي المناصب. [٦٧]

ان عجز حكومة انصاف عن تنفيذ مضامين وعودها الانتخابية وبرنامجها الحكومي يعود إلى عدة اسباب ابرزها أن تولي أعمال الحكومة جاء بالتزامن مع انتشار وباء كوفيد/ كورونا في مطلع العام ٢٠٢٠ مما ترتب عليه إغلاق عالمي للحدود ومنافذ الاقتصاد، فكان من الطبيعي أن تشهد باكستان كما شهد العالم

تداعيات لمثل هذه التدابير على الرغم من أن رئيس الوزراء عمران خان رفض الاغلاق العام وأقر إغلاق جزئي نظراً لقلة عدد الاصابات بالوباء في باكستان مشيراً إلى أن الإغلاق الشامل يؤدي إلى تجويع الناس حتى الموت[٦٨]، ونالت حكومته انتقادات شتى في هذا الميدان إذ وصفت جهودها حيال ذلك بأنها لم تتعد اخبار المواطنين بعدم الذعر من الوباء واكتفت بإلقاء اللائمة على عدم تعاون الجماهير مع السلطات لتجنب انتشاره في مناطق البلاد التي شهدت تفاقم بعدد الإصابات وإسناد الملف إلى الجيش الباكستاني الذي انتشر في الشوارع لكسر التجمعات البشرية مما أدى إلى ضعف سيطرة الحكومة مقابل الجيش وتحركات معارضيها، كما أن التأثير الاقتصادي للإغلاق الجزئي في البلاد لم يحول دون مضاعفة صعوبات الاقتصاد و المعيشة في باكستان على الرغم من تقديم الحكومة إعانات اقتصادية للسكان، وقد تبنت الحركة نهجاً دفاعياً لحكمها معترفةً بأن أداء وزراءها لم يكن جيداً وأن الحكم "معقد"، فيما أوكل رئيس الوزراء عمران خان تقييم أداء حكومته على عاتق الجماهير بقوله "يتعين على الناس أن يقرروا ما إذا كنا قد حسنّا حياتهم أم لا، وفي حال وجود اخطاء فإنها تقع على عاتق الجميع بما في ذلك الأشخاص الذين رفضوا دفع الضرائب ـ وليس الحكومة فقط"، ويعكس هذا التصريح التغيير الكبير الذي طالَ خطاب الحركة عندما كانت في المعارضة وانتقلت للحكم إذ كانت ترفض رفضاً قاطعاً أثقال كاهل المواطنين بالضرائب بل حرضت المواطنين على الامتناع عن دفع الضرائب في سياق سعيها لإسقاط الحكومات الباكستانية السابقة.[٦٩]

بعد مرور اكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة على حكم حركة انصاف، بدأت الاحزاب المنافسة والمعارضة للحركة تجمع اخفاقات الحكومة من أجل عرضها في البرلمان تمهيداً للتصويت على سحب الثقة، مُستغلةً في ذلك نفور الشعب الباكستاني من تردي الحالة الاقتصادية وتدهور علاقة الحكومة بالجيش و القضاء، فمنذ تأسيس الحكومة برئاسة عمران خان سعى الأخير إلى توثيق علاقاته بشكل كبير مع الجيش بل حرص على توطيد اواصرها والتأكيد على أن حركة انصاف والقيادة العسكرية على صفحة واحدة، وكان اللافت أن هناك اتفاق واضح المعالم بينه وبين الجيش حول إدارة ملفات البلاد كافة، إذ أُعطي لعمران خان حرية تامة في إدارة السياسة المحلية والداخلية بينما احتفظت القيادة العسكرية بالسيطرة على ملفات السياسة الخارجية و الأمنية الحساسة.[٧٠]

إلا أن الخلاف دب بين حكومة عمران خان والجيش الباكستاني في تشرين الأول العام ٢٠٢١ على خلفية رفض الأول الموافقة على مرشح الجيش لمنصب رئيس الاستخبارات متمسكاً بمرشحه الفريق أول فايز حميد لأفضليته في التعامل مع الأزمة السياسية والامنية في افغانستان بعد مرور شهرين فقط على عودة حركة طالبان لحكم كابول، تلك العودة التي روجت لها الحكومة على أنها انتصار لرؤية حركة انصاف التي لطالما نادت ودعت للحوار مع طالبان عوضاً عن استخدام الاستراتيجية الحربية الأميركية التي تؤمن بقوة السلاح في منطقة يكره سكانها الغرباء المحتلون، لكنه اضطر للرضوخ لإختيار الجيش ووافق على تعين الفريق أول نديم انجوم ومع ذلك فقد كان الجيش الباكستاني مُستاء من تصرفات عمران خان ومحاولاته لتلميع صورة الحركات الجهادية الإسلامية من قبيل إطراءه على زعيم تنظيم القاعدة اسامة

بن لادن ووصفه بالشهيد أو الثناء على حركة طالبان لاسيما بعد أن نجح في إقناع الصين بمد جسور تواصل واستقبال مبعوثين من طالبان وتخفيف القيود عنهم[٧١]، كما دفعت سياسة عمران خان المتشددة حيال الغرب والهند وانفتاحه تجاه روسيا والصين إلى امتعاض قيادة الجيش الباكستاني الذي حمل رئيس الحكومة مسؤولية إقدام الهند على تغيير الوضع في اقليم كشمير المتنازع عليه بعد إن ساءت الأمور في الخامس من آب العام ٢٠١٩، عندما ألغت نيودلهي الوضع المستقل للمنطقتين بإبطال المادتين (٣٧٠) و(٣٥أ) من الدستور اللتين كانتا تتيحان لكشمير وجامو استقلالية في القوانين و الإدارة الداخلية وتنظيم حياة المقيمين الدائمين فيها، وقد ألقت قيادة الجيش المسؤولية في اتخاذ هذا القرار على عاتق عمران خان وتصريحاته العدائية الاستفزازية تجاه الهند ورئيس وزراءها ناريندرا مودي (Narendra Modi) فضلاً عن قراره بمنع التجارة مع الهند وهي سياسة مخالفة تماماً لنهج القيادة العسكرية الباكستانية الأكثر تصالحية مع الهند، كما اعترضت قيادة الجيش على زيارة عمران خان إلى روسيا والتي جاءت قبل يوم واحد من الاجتياح العسكري الروسي لأوكرانيا في الرابع والعشرين من شباط العام ٢٠٢٢ بل الأنكى من ذلك هو تصريحه اللافت في موسكو في نفس يوم الاجتياح الروسي لأوكرانيا عندما قال "يا له من وقت رائع و فيه الكثير من الإثارة".[٧٢]

ولم تقف تداعيات زيارة عمران خان لموسكو عند هذا الحد بل أن الاخير أعلن من هناك أنه توصل لإتفاق اقتصادي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ستُكفي بموجبه روسيا احتياجات باكستان من مصادر الطاقة، وكان من شأن هذا الإعلان أن يضرب بعرض الحائط اتفاقية استمرت لأربعين عاماً بين إيران و باكستان تزود به الأولى الثانية بالغاز، وقد تعرض هذا الإعلان لانتقاد واسع لأن المشروع الذي تحدث عنه عمران خان سيتطلب سنوات طويلة ومبالغ طائلة تفوق قدرة باكستان لمد أنابيب بطول أربعة آلاف كم تمر عبر كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وأفغانستان.[٧٣]

وقد أثارت زيارة عمران خان إلى روسيا عاصفة انتقادات غربية ضده، فوجهت البعثات الأجنبية في باكستان رسالة مشتركة في الأول من آذار العام ٢٠٢٢ إلى الحكومة الباكستانية طالبةً منها دعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة و إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا، وأبدى عمران خان استغرابه من تصرفات سفراء الدول الغربية موجهاً سؤاله لهم إذ ما كانوا يرون باكستان عبداً لهم ليوجهوا هذا الطلب لها فيما تغاضوا عن توجيه ذات الأمر للهند التي امتنعت هي الأخرى عن إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا في الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن باكستان لم تر خيراً من حلف الناتو الذي اصطفت لجانبه في حرب أفغانستان فيما لم تحصل سوى على الإنتقاد لكنه أيد تصرفات الهند في كشمير ضد باكستان، وكان هذا الحديث مدعاة لدفع قائد الجيش الباكستاني قمر جاويد باجوا على توجيه توبيخ مبطن لعمران خان إثر إعلانه بوقوف باكستان على الحياد وإعلان استنكاره للغزو الروسي لأوكرانيا واصفاً اياه بالمأساة الكبرى ومطالباً بإنسحاب الجيش الروسي من الأراضي الاوكرانية حتى لو استند تدخلها على مخاوف أمنية مشروعة، كما تحدث عن علاقة استراتيجية طويلة وممتازة بين باكستان والولايات المتحدة التي تعد اكبر سوق تسليح لإسلام آباد.[٧٤]

باتت توجهات حكومة عمران خان في السياسة الخارجية مقلقة للغاية بالنسبة لقيادة الجيش، وقد ترافق ذلك مع انفضاض القوى المؤيدة عن حركة انصاف بل ظهور مؤشرات على حدوث انشقاقات داخل الحركة نفسها عقب فشلها في إدارة حكم البلاد بشكل سليم كما ظهرت تقارير تشير الى أن عدد كبير من البرلمانيين الذين انضموا لحركة انصاف بعد انشقاقهم عن احزابهم يعتزمون بدورهم الانشقاق عنها، ومن هذا المنطلق بدأت تحركات القوى السياسية الباكستانية للتجهيز لسحب الثقة من حكومة عمران خان، ورداً على ذلك أشار عمران خان في تجمع جماهيري حاشد في العاصمة إسلام آباد أطلق عليه اسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السابع والعشرين من آذار العام ٢٠٢٢ إلى وجود تدخلات خارجية ومغامرات اجنبية لاسقاط وزارته متهماً احزاب المعارضة بتلقي أموال اجنبية والتآمر على حكومته للإطاحة بها بناءً على طلب من قوة اجنبية، مُشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية احد ابرز اطراف هذه المؤامرة نظراً لأستيائها من زيارته لروسيا إلى جانب معارضته للسياسة الأميركية في أفغانستان ولتقاربه مع الصين وإصراره على تنفيذ الممر الاقتصادي مع بكين بقروض صينية إلى جانب النظرة الأميركية الأزلية حيال باكستان بأنها صديق بمستوى العدو.[٧٥]

حاول البرلمان الباكستاني وعبر نائب رئيس البرلمان عرقلة التصويت على إقالة حكومة عمران خان رافضاً الانسياق خلف التدخلات الأجنبية الداعية للإقالة وهو الأمر الذي آثار غضب أعضاء البرلمان الذين قدموا إلتماس إلى المحكمة العليا الباكستانية للنظر في قانونية موقف نائب رئيس البرلمان، إذ طعنت المحكمة العليا بموقف البرلمان الباكستاني، وعشية يوم العاشر من نيسان العام ٢٠٢٢ تم التصويت في البرلمان على حجب الثقة عن حكومة عمران خان بأغلبية مائة واربعة وسبعين صوتاً من أصل ثلاثمائة واثنين واربعين وذلك بموجب المادة الخامسة والتسعين من الدستور الباكستاني، ليصبح أول رئيس وزراء في باكستان يُطاح به من منصبه من خلال تصويت بحجب الثقة.[٧٦]

المبحث الرابع: المستقبل السياسي لحركة انصاف الباكستانية بعد العام ٢٠٢٢

عقب إصدار قرار حجب الثقة عن حكومة حركة انصاف برئاسة عمران خان، أعادَ الاخير الكرة باللجوء ثانيةً لتعبئة الشارع المؤيد له ضد الجهات التي تلاقت مصالحها للإطاحة بحكمه، فخرجت تظاهرات حاشدة في كبريات المدن الباكستانية طالبت بإجراء انتخابات مبكرة، امهل عمران خان الحكومة الباكستانية عبر كلمة له في تجمع شعبي ستة أيام لإعلان خارطة طريق تقضي بإجراء انتخابات مبكرة بموعد محدد، واذاع في سياق كلمته معلومات جديدة حول ما اسماه بالمؤامرة الأميركية لإسقاط حكومته مسرداً تفاصيل تلك المؤامرة حسب وصفه، إذ أشار إلى أن "مسؤولاً بالإدارة الأميركية وهو مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون جنوب ووسط آسيا يُدعى دونالد لو(Donald Low) أخبر سفير باكستان في واشنطن أنه يتعين إخراج عمران خان من السلطة، وإلّا فإن باكستان ستعاني عدة مشاكل، و إن بحجب البرلمان الثقة عن خان، فإن واشنطن ستُسامح إسلام آباد".

وأضاف أن "هذه الحقائق تم وضعها أمام لجنة الأمن القومي، وأمام كل القادة العسكريين والسياسيين، والكل أجمع على أن ما حدث هو تدخل خارجي في شؤون باكستان يستدعي الاحتجاج لدى واشنطن"، متسائلاً عن موقف من يفترض بهم الدفاع عن الوطن تجاه ما حدث بقوله "أليس عليهم منع التدخل الخارجي في شؤوننا؟ بدلاً من البقاء على الحياد؟ لأن الضرر الآن يلحق بباكستان، اليوم بلدنا في مشكلة، فالحكومة التي وصلت السلطة بناء على مؤامرة وضعت مستقبل باكستان في نفق مظلم".[٧٧]

كان من الواضح في كلمة عمران خان بأنه يتحدث عن موقف الجيش وفتور دوره في وقف التدخل الخارجي بالبلاد، وكانت حركة انصاف قد اشارت في أكثر من موضع إلى ضلوع الجيش الباكستاني في عملية إقصاء حكومتها، وهذا الأمر استدعى الجيش الباكستاني لتنظيم مؤتمر صحفي حضره المتحدث بإسم الجيش وإعلامياً وللمرة الأولى قائد وكالة الاستخبارات الرئيسية الجنرال نديم أحمد أنجوم، إذ قال الأخير في تصريحات علنية نادرة بأن الجيش يرفض إقحام نفسه في الشأن السياسي والقيام بدور غير دستوري، مستغرباً من اتهامات رئيس حركة انصاف عمران خان للجيش بالتأثير بعزله عن الوزارة علناً، في حين أنه التقى سراً بالقائد العام للجيش الباكستاني قمر جاويد باجوا طالباً منه مساعدته في العودة للمنصب.[٧٨]

وتأسيساً على ذلك، أصبح عمران خان يثير قلق السلطات وبات ظهوره يعطي طابع المتمرد على النظام العام في باكستان، لاسيما وأن انتقاداته وتصريحاته وصلت لمستوى لم تعهده باكستان من قبل فقد وجه سهام هجومه ضد قيادات الجيش الباكستاني بشكل صريح، وهذا ما جعل الحكومة الباكستانية تصدر قراراً في الحادي والعشرين من آب العام ٢٠٢٢ بوقف بث خطاباته و حواراته التلفزيونية عبر الشاشات وقالت هيئة تنظيم الإعلام الإلكتروني في باكستان (بيمرا) في مذكرة إلى القنوات التلفزيونية، أن خان "يوجه اتهامات لا أساس لها وينشر خطاب كراهية، وأن تصريحاته الاستفزازية ضد مؤسسات وضباط الدولة ستُحدث اضطرابات للسلم والهدوء العام"، ومن جهته اتهم عمران خان وبتصريح عبر منصة أكس الحكومة الباكستانية التي أسماها بالمستوردة بحجب موقع يوتيوب لفترة وجيزة في البلاد لمنع الباكستانيين من الاستماع مباشرةً لكلمته التي ألقاها أمام تجمع سياسي في نفس اليوم الذي صدر فيه قرار المنع، أعقب ذلك قراراً بأغلاق قنوات آري نيوز (ARY News) التابعة لحركة انصاف بحجة محتوى القناة البغيض والمثير للفتنة، وقد جاء هذا القرار عقب استضافة مساعد عمران خان شهباز غل الذي أدلى بتصريحات على القناة فُهمت بأنها ترقى إلى مستوى التحريض على التمرد في صفوف القوات المسلحة.[٧٩]

وكادت أن تؤدي قضية شهباز غل إلى حل حركة انصاف، إذ تسبب اعتقاله واختفائه قسرياً لمدة عشرة إيام ثم ظهوره على كرسي متحرك وبحالة صحية متردية إلى استياء عام في صفوف الحركة وانصارها وقاد على إثر ذلك رئيس الحركة عمران خان مظاهرة صاخبة توجه بها إلى العاصمة إسلام آباد وخطب وسط جماهيره متهماً رئيس شرطة العاصمة بتعذيب مساعده ومتسائلاً كيف يمكن أن تكون معاملة المواطنين العاديين في السجون والمعتقلات بظل ما تعرض له مساعده كما أكد مقاضاته لمفتش الشرطة وعدد من الضابط وقاضية المحكمة التي تولت النظر في قضية شهباز غل واصفاً تصرفاتهم

بالعار على ديمقراطية البلد، وبناءً على تصريحاته هذه وجهت شرطة العاصمة تهمة الإرهاب فيما دعته المحكمة للمثول امامها في الثاني والعشرين من آب العام ٢٠٢٢ وقد تجمعت الجماهير المؤيدة لعمران خان حول منزله للحيلولة دون اعتقاله، وفي السياق ذاته اعادت هيئة الانتخابات المستقلة في باكستان تحريك قضية التمويل الخارجي ضد حركة انصاف والتي أتهمت بموجبها لجنة قضائية تابعة للهيئة الحركة بتلقي تمويل غير مشروع بقيمة ثلاثين مليون دولار من أربع وثلاثين جهة مجهولة وعبر واحد وعشرين بنكاً دون أن تفصح الحركة عن مصادر هذه الأموال.[٨٠]

كما أقدم محسن نواز رانجها وهو احد اعضاء حزب الرابطة الإسلامية على رفع دعوى قضائية ضد عمران خان في آب العام ٢٠٢٢ أمام لجنة قضائية داخل هيئة الإنتخابات يتهمه و زوجته ببيع ثمان وخمسين صندوقاً يضم مائة وثمانية هدية تنوعت ما بين مجوهرات وساعات فاخرة تلقاها عمران خان خلال ولايته من كبار الشخصيات السياسية والدبلوماسية الأجنبية تصل قيمتها إلى مائة واربعين مليون روبية أي ما يعادل خمسمائة الف دولار، وبدلاً من تسليمها إلى مستودع الهدايا الحكومي (المعروف بإسم توشاخانة) قام خان و زوجته بالاحتفاظ بها وبيعها لاحقاً بأسعار مخفضة لم يكشف عن اصولها في اقرارات الذمة المالية الخاصة به والمقدمة إلى لجنة الانتخابات، وتأسيساً على ذلك فقد أصدرت اللجنة قراراً بالإجماع في الحادي والعشرين من تشرين الأول العام ٢٠٢٢ بإدانة عمران خان بتهم فساد وحظرت عليه عضويته في البرلمان ومنعته من الترشيح للإنتخابات ومن تولي مناصب عامة لمدة خمس سنوات قادمة.[٨١]

أصبح مستقبل حركة انصاف و رئيسها على المحك وباتت معرضة للإقصاء السياسي بأي لحظة فقد استعدى عمران خان السلطات باكستان جميعها التي اتفقت على التخلص منه، فقامت الشرطة الباكستانية بمداهمة عمران خان أكثر من مرة في مقر إقامته في لاهور لكن دون الظفر به حتى تمكنت قوات رينجرز (وهي قوات مشاة خفيفة شبه عسكرية مهمتها إنفاذ القانون في باكستان) من اعتقاله في بناية المحكمة إثر حضوره جلسة محاكمة مساعده شهباز غل في التاسع من آيار العام ٢٠٢٣ بناءً على مذكرة قبض اصدرها مكتب المحاسبة الوطني لمكافحة الفساد في الأول من آيار بتهمة تلقي عمران خان و زوجته رشوة في العام ٢٠١٨ أي مع توليه رئاسة الوزراء متمثلة بقطعة ارض بمليارات الروبيات من مطور عقاري باكستاني بريطاني يدعى مالك رياض نظير تقديم تسهيلات استثمارية له منها إعادة أصول بقيمة مائتين وتسعة وثلاثين مليون دولار له كانت قد صادرتها وكالة مكافحة الجرائم الوطنية في لندن في العام ٢٠١٩ في قضية تحقيق بالأموال القذرة بدلاً من أن تعيدها حكومة خان لخزينة الدولة الباكستانية وهوما نفاه عمران خان مشيراً إلى أن الارض تم التبرع بها لاحقاً لصندوق (قادر) الخيري الذي تملكه زوجته بشرى بيبي، وقد فجر اعتقاله احتجاجات واسعة النطاق واعمال عنف قام بها انصاره الذين اضرموا النيران في مقار حكومية ومنشآت عسكرية لاسيما بعد إن أظهرت مقاطع مصورة للحظة اعتقاله وهو يتعرض فيها للضرب والركل والاساءة وبحسب وزارة الداخلية الباكستانية فقد أسفرت أعمال العنف هذه عن مقتل ثمان اشخاص وإصابة ثلاثمائة من بينهم مائة من عناصر الشرطة كما أقيل كبار ضباط الجيش

لإخفاقهم في منع مظاهرات مؤيدو الحركة[٨٢]، وعلى الرغم من إطلاق سراحه بعد ثلاثة أيام من اعتقاله لعدم قانونية الإجراء إلا أن أعمال العنف هذه أدت إلى اتهامه لاحقاً بتبني الإرهاب على الرغم من وجوده خلف القضبان عند اندلاع عنف انصاره، فتم اعتقاله ثانيةً في الخامس من آب وصدر بحقه حكم بالسجن لثلاث سنوات بقضية صناديق توشاخانة بيد أن محكمة أعلى ألغت الحكم في التاسع والعشرين من الشهر نفسه، لكنها رفضت الإفراج عنه لكونه مطلوباً على ذمة قضايا اخرى.[٨٣]

وفي الثالث والعشرين من تشرين الأول العام ٢٠٢٣ وجهت المحكمة تهمة أخرى لعمران خان حول نشره برقية سرية كان قد بعثها السفير الباكستاني في واشنطن للحكومة الباكستانية تضمنت مناقشاته مع مساعد وزير الخارجية الأميركي لجنوب ووسط آسيا دونالد لو وفيها إشارات إلى تضرر باكستان من زيارة عمران خان إلى روسيا عشية غزو موسكو لأوكرانيا وقد عرفت هذه القضية بقضية التشفير، ورفض عمران خان هذه التهم مشيراً إلى أن الوثيقة سبق وأن نشرت في وسائل أعلام عديدة وهو ما حدث بالفعل إذ نشر موقع انترسبت (The Intercept) الأمريكي في آب العام ٢٠٢٣ نص الوثيقة وأعد تقرير عنها، بيد أن المحكمة حكمت عليه بمعية وزير خارجية حكومته المُقالة شاه محمد قريشي في الثلاثين من كانون الثاني العام ٢٠٢٤ بعشر سنوات في قضية الشفرات وفي اليوم التالي أصدرت محكمة اخرى حكماً ضد خان و زوجته بأربعة عشر عاماً بقضية صناديق توشاخانة كما منعه القاضي من تولي اي منصب لمدة عشر سنوات فضلاً عن غرامة قدرها سبعمائة وسبع وثمانين مليون روبية أي مليونين دولار أمريكي وذلك بعد أن أعيدت القضية لطاولة القضاء مجدداً إثر تقديم أدلة جديدة[٨٤]،وفي الثالث من شباط العام ٢٠٢٤ حكم بالسجن على عمران خان و زوجته بإبطال زواجها وحبسهما سبع سنوات لمخالفة عقد زواجهما نصوص الشريعة الإسلامية بعدما رفع طليق بشرى بيبي قضية يتهمهما بالتحايل و الزواج قبل انقضاء شهور العدة، فيما لازالت قضية الإرهاب قيد التحقيق من جملة القضايا المرفوعة على رئيس حركة انصاف الباكستانية.[٨٥]

لقد ساهمت عمليات اعتقال عمران وتوجيه التهم له إلى تصدع أركان حركة انصاف فتعرضت الحركة منذ التاسع من آيار للإنشقاقات الداخلية وانسحب عدد كبير من زعماء الحركة تحت الإكراه بعد إن داهمت الشرطة بيوتهم ومكاتبهم واعتلقت منهم تسعة عشر قيادي من الحركة بتهمة التحريض على العنف، ويعيش العديد منهم في الخفاء في محاولة لتجنب الاعتقال، في حين انشق آخرون وانضموا إلى أحزاب سياسية منافسة منها حزب الشعب والرابطة الإسلامية، إذ أجبرت الأحداث التي تلت ذلك استقالة عدد من كبار شخصياتها وقياداتها، منهم فؤاد تشودري وزير الإعلام السابق وأحد المقربين من عمران خان، وأسد عمر وزير المالية السابق في حكومة الحزب، وجيهانغير خان تارين صديق عمران خان وأبرز داعميه، وقد أسس المنشقون مجموعة سياسية في الخامس من حزيران العام ٢٠٢٣ تحت عنوان الديمقراطيون تضم خمسة وثلاثين عضواً من وزراء وبرلمانيين منشقين عن حركة انصاف تطور الأمر لاحقاً لحزب سياسي في العاشر من حزيران بإسم استحكام باكستان بقيادة جيهانغير خان تارين و فؤاد تشودري وقد وصف عمران خان هذا الحزب بحزب الملك مشيراً إلى أن الغاية منه إضعاف حركة انصاف سياسياً وجماهيرياً.[٨٦]

أدركت حركة انصاف أن استهداف رئيس الحركة بالأحكام القضائية والحبس ومنعه من العمل السياسي من شأنه أن يلقي بظلال سلبية على مستقبل الحركة السياسي ويمنعها من المشاركة الانتخابية، وسعياً منها لإستمرار عمل الحركة فقد تقرر إجراء انتخابات داخلية لإختيار رئيس جديد لها، وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني العام ٢٠٢٣ أعلنت حركة انصاف أن عمران خان لن يشارك في الانتخابات الداخلية للحزب وأن الحزب سينتخب رئيساً جديداً، وهو ما تحقق في الانتخابات المنعقدة في الثاني من كانون الأول إذ أُعلن عن اختيار جوهر خان محامي عمران خان رئيساً للحركة بترشيح من خان نفسه وتزكية من عموم أعضاء الحركة فلم يتقدم منافسين له للمنصب[٨٧]، وعلى الرغم من هذا الإجراء الإستباقي للحركة إلا أن الهيئة العامة للإنتخابات في باكستان رفضت إدراج الحركة كحزب سياسي في الانتخابات النيابية في شباط العام ٢٠٢٤ ورفضت أوراق ترشيح الآلاف من اعضائها، كما سحبت الرمز الانتخابي الخاص بالحركة المُشير إلى مضرب الكريكيت ومنعت طبعه على ورقة الاقتراع للحيلولة دون تصويت الجماهير الأمية للحركة التي تعرف الاحزاب عادةً من رموزها في بلد أكثر من اربعين بالمائة من سكانه أميون، وكانت ذريعة الهيئة في ذلك هو عدم نزاهة الانتخابات الداخلية للحركة.[٨٨]

لقد دفعت هذه الإجراءات اعضاء الحركة للترشيح كمستقلين في الانتخابات وبدت الحركة غير منظمة بشكل جيد لاسيما وأن رئيسها الجديد جوهر خان غير معروف سياسياً على نطاق واسع، ومُنعَ اعضائها من القيام بحملات انتخابية إذ هاجمت الشرطة تجمعات مرشحي الحركة بينما قدمت التسهيلات الدعائية لخصومهم، بيد أن التضييق والقمع الذي طال الحركة لم يفت بعضدها إذ حققت الحركة نتيجة هائلة في الانتخابات وغير متوقعة عندما استولى أعضاء الحركة على ثلاثة وتسعين مقعد في البرلمان وحصدت المرتبة الأولى بعدد المقاعد، ثم جاء من بعدها حزبي الرابطة الإسلامية والشعب، لكن تحالف هذين الحزبين قد منع حركة انصاف الباكستانية من تشكيل الحكومة التي تولى رئاستها شهباز شريف.[٨٩]

ولم يكن هذا الفوز الأول للحركة في انتخابات البلاد منذ الإطاحة بحكومتها في نيسان العام ٢٠٢٢، ففي خضم معركتها مع الجيش والأحزاب الباكستانية الاخرى وتضييق الخناق الذي مورس بحقها استطاعت الحركة أن تفوز بثلاثين انتخابات فرعية من أصل سبعة وثلاثين عملية انتخاب في عموم البلاد، كان ابرزها الانتخابات المحلية في إقليم البنجاب في السابع عشر من تموز العام ٢٠٢٢ وهو أكبر اقليم في البلاد ويشكل ٧٠٪ من مساحتها، وقد حظيت الحركة بغالبية المقاعد وبحدود خمسة عشر مقعداً من أصل عشرين على الرغم من أن الإقليم يعد المعقل الرئيس لحزب الرابطة الإسلامية.[٩٠]

لقد طرحت نتائج الانتخابات هذه تساؤلات عديدة حول شعبية الحركة على الرغم من كل ما دبر لها ولرئيسها القابع في سجن روالبندي في البنجاب بغرض منعها من مزاولة العمل السياسي إلا أنها تمكنت من الحفاظ على قواعدها الشعبية، بل أن سجن عمران خان وتحديه للجيش اليد الأكثر فاعلية في الواقع السياسي الباكستاني عززت شعبيته وشهرته في أرجاء باكستان إذ أظهر استطلاع للرأي اجرته مؤسسة غالوب (Gallup) الأميركية في كانون الثاني العام٢٠٢٤ بأن حركة انصاف هي الخيار الأكثر شعبية

لجميع الفئات العمرية في باكستان ولاسيما الشباب[٩١]، خاصةً وأن الحركة لجأت إلى امكانات الأدوات الرقمية في إضفاء الطابع الديمقراطي على المشاركة السياسية وتحدي هياكل السلطة الراسخة، فأبقت على تواصل زعيمها من السجن مع جماهيرها بالإعتماد على برامج الذكاء الاصطناعي ومجموعات تطبيقات التواصل الاجتماعي لبث نصائحه وخطبه واحاديثه كما ارسلت مقالاته من محبسه لوسائل إعلام عالمية عبر فيها عن امتعاضه من القمع الذي يطال حزبه واعضاءه ومحذراً من تزوير الانتخابات، إلى جانب ذلك تمكنت الحركة من الالتفاف على التضييق الحكومي عليها بالإعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي للإستدلال على الدوائر الانتخابية لمرشحيها فأطلقت بوابة إلكترونية تضمنت اسماء مرشحيها ودوائرهم الانتخابية معززة بمجموعات تواصل مناطقية ضمت انصار للحركة في كل مدينة وقرية باكستانية لنشر مواد الحملة الانتخابية وتعليمات التصويت، كما عقد انصارها من الأكاديميين جلسات حوار افتراضية لدفع الجماهير نحو تأييد الحركة في الانتخابات وتحريضهم على الخروج بتظاهرات لدعم عمران خان والضغط بإتجاه إطلاق سراحه ونيل حريته مجدداً، إلى جانب منصات إلكترونية لتفنيد الإشاعات التي تطال الحركة واعضاؤها، وقد حدث كل ذلك في ظل تخلف الاحزاب المنافسة وتمسكها بالسلوك التقليدي للحملات الانتخابية وعجزها عن مواكبة تكنولوجيا التواصل الحديثة.[٩٢]

في الواقع أن السياسة الباكستانية لطالما امتازت بإقصاء الاحزاب السياسية واتهام وسجن قادتها وهو أمر ليس جديد ولم يكن تصرف حكري ضد حركة انصاف فحسب، إذ أن هذا الإجراء كان ومازال ديدن الجيش الباكستاني لإعادة تقويم الأمور عندما يشعر بخروج الاحزاب عن سيطرته خاصة وأن حركة انصاف لا يمكن أن تخفي مسألة تعاونها مع الجيش الباكستاني للحصول على رئاسة الحكومة في العام ٢٠١٨ وعلى نحو المفاجئة بعد أن بقيت لمدة ستة عشر عاماً لا يفوز من الحركة بمقعد في البرلمان سوى رئيسها الأمر الذي كان محط تندر وسخرية من باقي الأحزاب الباكستانية، بيد أن تجاوز الحركة صلاحيتها وتدخل عمران خان بصفته رئيساً للوزراء في التعيينات العسكرية ورسم طبيعة السياسة الخارجية للبلاد وهي مهام تمس صلب اختصاصات المؤسسة العسكرية الباكستانية قد دفعت الجيش للتخلص منه وتأجيج خصومه وضخ كل ما يمكن ضخه من تهم ضده وضد حركته، لكن وفي إطار المناورة السياسية المعتادة للجيش الباكستاني فقد يكون إطلاق سراح عمران خان وإعادة تصدير حركة انصاف للحياة السياسية في باكستان أمر وارد بنسبة كبيرة إذ ما أخذنا بنظر الاعتبار الإفراج الذي ناله رؤساء احزاب اخرون بعد سجنهم على خلفية قضايا فساد وعودتهم من منافيهم ومشاركتهم في الانتخابات العامة، خاصة وأن الحركة وعلى الرغم من تهم الفساد الموجهة لرئيسها والانشقاقات التي طالت كيانها فلم يؤثر ذلك على شعبيتها التي ارتبطت بصورة واضحة بمؤسسها الذي خلق لها قاعدة جلبت جماهير وشخصيات بارزة للإنضمام لها.

الخاتمة:

وصف عمران خان مؤسس حركة انصاف الباكستانية حركته إبان تأسيسها بأنها تسونامي سيضرب الحياة السياسية الباكستانية لتغيير قواعدها العقيمة القائمة على أساس الفساد و التوريث الأسري، وعلى الرغم من تعثرها في سنوات عقدها الأول إذ لم تتخط الحركة عتبة المقعد الواحد في البرلمان الباكستاني والذي جاء من نصيب رئيس الحركة إلا انها ومنذ بداية العقد الثاني حصدت شعبية كبيرة ولاسيما في اوساط الشباب و الفئات المثقفة والطبقة المتوسطة التي كانت أكثر فئات المجتمع الباكستاني إدراكاً لفداحة الأخطاء في النظام السياسي الباكستاني وحجم تدخل الجيش في مساراته وانعكاسات ذلك على الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي في البلاد، إذ أن الحركة جاءت بوعود ومفاهيم شعبوية مغلفة بروح الإسلام لم تطرأ من قبل على اسماع الباكستانيين الذين وعودوا بدولة الرفاهية على غرار نهج النبي محمد في بناء دولته في المدينة المنورة وبتطبيق المساءلة و القضاء على آفة الفساد ونهب أموال البلاد والنأي بباكستان عن حروب الوكالة والانجرار الأعمى خلف الغرب، وثقفت لذلك بإستخدام دقيق لوسائل حديثة لمخاطبة الرأي العام ولاسيما الشباب وبدت أكثر الأحزاب السياسية الباكستانية فاعلية في مجال استخدام وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لعرض بيانات وأراء الحركة مما جعلها اقرب للعامة، وتوجت كل ذلك بشخصية زعيم ومؤسس الحركة ذات الطابع الكاريزماتي والحضور الجماهيري الطاغي بصفته بطل رياضي لأكثر لعبة شعبية في البلاد وهي الكريكيت واعتماده لغة الخطاب الحادة والقاسية الأوصاف للخصوم والواقع السياسي في باكستان والتبشير بأنه خليفة لمؤسس باكستان محمد علي جناح مع تاريخ لا تشوبه شوائب الفساد التي لطخت سمعة كبار سياسي البلاد، مما هيأ أرضية مناسبة للحركة لتصنيفها منذ نشأتها بأنها ثالث الثالوث الحزبي في باكستان إلى جانب حزبي الرابطة الإسلامية والشعب على الرغم من وجود احزاب أخرى في باكستان لكنها لم تتمكن من لفت الرأي العام الباكستاني لبرامجها السياسية واهدافها التي لم تخرج عن الإطار المألوف و الشائع في النظام الحزبي الباكستاني.

ومنذ العام ٢٠١٤ شهدت الحركة انعطافة جذرية في نطاق عملها السياسي اذا ارتفع سقف عدد مقاعدها في البرلمان الإتحادي الباكستاني من مقعد واحد إلى ثمان واربعين مقعداً كما حصدت أكبر المقاعد في انتخابات إقليم خيبر بختونخوا مما اكسبها حضوراً قوياً في المشهد السياسي دفعها للوصول إلى السلطة وتشكيل حكومة ائتلافية في الإقليم المذكور تمكنت من تحقيق بعض الانجازات فيها ومهد السبيل لتعريف المجتمع الباكستاني بنزاهة الحركة إذ لم يؤشر عليها فساد في أي ملفات، لكنها اعطت انطباعاً لتراخي الحركة وتنازلها عن بعضٍ من مبادئها بغية استرضاء حلفائها في الحكومة.

ويزعم معارضو حركة انصاف بأن وصولها للسلطة كان بدعم وتأييد من الجيش خاصة وأن المؤسسة العسكرية الباكستانية كانت دوماً وراء عملية تشكيل السلطة في باكستان والوصي الأول على الحكومات المشكلة سواء كانت تلك الخارجة من رحمها أو حكومات ذات صبغة مدنية ولم يكن بمقدور اي حزب سياسي الوصول للسلطة دون رضا قادة الجيش عنه، ولعل ما يثبت صحة ذلك هو تجنب

حركة انصاف وعلى الرغم من النقد اللاذع الذي اتسم به اسلوب مؤسس الحركة عمران خان إلا أنه حرص على كسب ود الجيش الباكستاني وعدم الخوض في سيرته وتدخلاته السياسية حتى في فترة حكم الجيش التي استمرت من العام ١٩٩٩ حتى العام ٢٠٠٨ وما تلاها والتي شكلت ذروة الحضور السياسي لحركة انصاف، وهو ما يعطي انطباع بعدم رغبة الحركة في الاصطدام مع الراعي الأول للنظام السياسي الباكستاني لضمان تأييده في نيل الحكم بصرف النظر عن الفساد الذي ضربت اطنابه مؤسسات البلاد تحت نظر وسمع جنرالات الجيش، وفي العام ٢٠١٨ تنسى للحركة ولأول مرة حكم باكستان بعد أن خاضت معركة انتخابية مع الاحزاب الباكستانية العريق لعبت بها على وتر الفساد والمساءلة والاقتراض الخارجي واستطاعت أن تحقق فوزاً كسرت به هيمنة الحزبين على السلطة لعقود، بيد أنها وضعت أجندة إصلاح طموحة وغير منطقية لمواجهة تردي شمل مفاصل البلاد كافة، وبجدول زمني لا يتجاوز الأربع سنوات لتحقيقه، فأصطدمت بواقع اقتصادي مرير وخزينة مفلسة اضطرت معاها إلى اللجوء للإقتراض الخارجي لسداد العجز الداخلي، ومما زادَ الطين بلة هو ظهور وباء كورونا بعد مرور أقل من عام على حكم الحركة مما ضاعف من الأزمة الاقتصادية نظراً للإغلاق العالمي، فزادت البطالة وارتفع التضخم، وبدأت بوادر التذمر العام مع انزعاج الجيش من تدخل حكومة انصاف المفرط في السياسة الخارجية ومحاولتها كسر التابوهات التي سارت عليها علاقات باكستان الخارجية من قبيل انتقاد الغرب والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وتبرير نشوء التنظيمات المتطرفة في جنوب آسيا وتحديداً أفغانستان على الرغم من اثبات نجاح رؤيتها حول حركة طالبان في أفغانستان، وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في إقصاء حكومة حركة انصاف بتصويت نيابي نشط فيه حراك الاحزاب السياسية التقليدية التي سحب الحركة بساط الحكم منها، بيد أنها لازالت تحظى بهامش تأييد جماهيري واسع ظهر جلياً في انتخابات شباط العام ٢٠٢٤ على الرغم من مطاردة الأمن الباكستاني لقادة الحركة وحبس زعيمها عمران خان وتضييق الخناق على تجمعاتها الشعبية بأوامر واضحة من الجيش الباكستاني.

الهوامش:

([1]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, Iconic Pakistani Parties Series, Centre for Political and Strategic Studies, Brussels, February 2021, p. 4.

([2]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan, Leader Profiles Series, Centre for Political and Strategic Studies, Brussels, February2021, p.6-7.

([٣]) مصطلح انتشر في جنوب آسيا في القرن الخامس عشر الميلادي إبان السيطرة المغولية ويشير إلى الاقطاعيين وملاك الأرض وكان عليهم مسؤولية جمع الضرائب وتحوليها للخزانة الحكومية وضمان النظام وولاء الرعايا للسلطة.

Feroz Ahmed, Agrarian Change and Class Formation in Sindh, The Economic and Political Weekly, Vol.19,No.39,Mumbai-India,1984,p.152

([4]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan,p.6-7
([5]) Muhammad Asif Ayub, The Emergence and Development of Pakistan Thereek-e-Insaf (1996-2017) Asian Journal of Social Sciences and Humanities, Tokyo, Vol. 7, No. 1, February 2018, p. 27.
([6])Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement In Pakistan,p.6
([7]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan, p.7.
([8]) Imran Khan, A Personal History, Trans World Publishing, London, 2011, p. 121.
([9]) Muhammad Asif Ayub, O.p, Cit., p. 28.
([10]) Muhammad Bilal et al., Intra-Party Democracy in Pakistan's Justice Movement, International Regional Review, Volume 1, Issue 1, 2016, p. 80.
([11]) Hafiz Abdullah Masood, The Role of Political Parties in Political Development In Pakistan: A Case Study of the Pakistan Tehreek-e-Insaf, PhD Thesis, Islamic University, Bahawalpur-Pakistan, 2023, p. 48.
([12]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan, p.7.
([13]) Hafez AbdullaMasoudud, O.p,Cit.,p.49.
([14]) Muhammad Asif Ayub,O.p,Cit.,p.28.
([15]) Bedanda M. Changappa, The Fourth Military Takeover in Pakistan, Journal of Strategic Analysis,india, Vol. 23, No. 9, December 1999, p. 1438.
([16]) V.P.Malik, The Kargil War: Reflections on the Tenth Anniversary, Journal of Strategic Analysis,india, Vol. 33, No. 3, May 2009, p.353.
([17]) Celia W. Dugger, The Coup in Pakistan: An Overview Pakistan's Military Seizes Power Hours After Prime Minister Fires Military Chief, New York Times, October 13, 1999ز
([18]) Hafez Abdullah Masoud, O.P., Cit., p.49.
([19]) Seth Maidans, Pakistani Court Backs President in Bid to Extend Term, New York Times, April 28, 2002.
([20]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, p.6.
([21]) Muhammad Asif Ayub, O.p, Cit., p.28.
([22]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan, p.p.5-6.
([23]) Shiraz Sheikh, The Promise of New Pakistan and the Rise of the Pakistan Tehreek-e-Insaf, Indian Journal of Politics and International Relations, Kottayam, Vol. 11, No. 1-2, December-January 2018, p. 111.
([24]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan, p.6.
([25]) Sahar Shafqat, Civil Society and the Lawyers' Movement in Pakistan, Journal of Law and Social Inquiry, Cambridge University Press, Vol. 43, No. 3, Summer 2018, pp. 905-906.
([26]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan, p.p.5.
([27]) Hassan Javed, Patronage, Populism, and Protest: Student Politics in Pakistan's Punjab,South Asia Multidisciplinary Academic Jornal,Paris, Vol. 22, No. 7, 2019, p.10.
([28]) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, p.5-6.
([29]) Imran Khan, O.p, Cit., p.122.
([30]) John Bone, Imran Khan says Taliban's holy war In Afghanistan is justified by islamic law, The Guardian, London, October 14, 2012.

(31) Madiha Afzal, Imran Khan's Unfinished Story of the Taliban, Brookings, Washington, October 14, 2019.
(32) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, p.8.
(33) Shiraz Al-Sheikh, O.p, Cit., p.111.
(34) Imad Bou Ghazaleh, Marianne Jansen and Said Assar, Case Studies In E-Government, Springer, Oxford University Press, 2015, pp. 152-153.
(35)Anu Krishnan, Pakistan Elections 2013: He Came, He Saw, But He Did Not Win, Institute for Peace and Conflict Studies, india, May 2013.
(36)Muhammad Qureshi and Fakhrul Islam, Peacemaking Efforts in Khyber Pakhtunkhwa: An Analysis of the MHP-ANP-PTI Governments (2002-2018), Afaq Al-Siyasa, Islamabad, Vol. 15, No. 3, 2019, p. 201.
(37) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, p.6.
(38) Muhammad Asif Ayub, O.p, Cit., p.47.
(39) Aqil Shah and Bushra Asif, Pakistan In 2014: Democracy under the Military, Asia Investigative Journal, University of California Press, Vol. 55, No. 1, February 2015, p.49.
(40) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, p.6.
(41) Aqil Shah and Bushra Asif, O.p, Cit., p.50-51.
(42) Pakistanis Imran Khan and Tahir Baqeri at Islamabad rally, BBC, 16 August 2014.
(43) Michael Kuligman, Pakistan in 2017, Asia Investigative Journal, University of California Press, Vol. 58, No.1, February 2018, pp.100-101.
(44) Juliette Garside, Pakistani PM's children raised £7m against UK flats owned offshore,The Guardian, April 5, 2016.
(45) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement In Pakistan, p.7-8.
(46) Sune Engel Rasmussen, Pakistan court removes prime minister Nawaz Sharif from office in Panama Papers case, The Guardian, 28 July 2017.
(47) Michael Kuligman, O.p, Cit., p.107.
(48) Muhammad Rizwan Halimi and Ali Shah Shannan, Democratic Transition in Pakistan: An Analysis of Governance during PTI's Government (2018-2022), Pakistan Journal of Social Sciences, Islamabad, Vol. 8, No. 3, July 2024, pp. 668-669.
(49) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, p.9.
(50) Ben Farmer, Pakistan Elections 2018: Imran Khan claims victory as rivals decry fraud, The Telegraph, 26 July 2018.
(51) Aqeel Shah, Pakistan in 2018, Asia Investigative Journal, University of California Press, Volume 59, Issue 1, February 2019, p. 102-103.
(52) Asaad Hashim, Imran Khan elected as Prime Minister of Pakistan, Al Jazeera, August 17, 2018.
(53) One of the biggest achievements of Imran Khan's government is the Pakistan Thereek-e-Insaf website. https://insaf.pk/tabdeeli-ka-safar/101-biggest-achievements-imran-khans-
(54) Ibid.
(55) Muhammad Rizwan Halimi and Ali Shah Shannan, O.P, Cit., p.669.
(56) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, p.9.
(57) Dawood Mamoon, Imran Khan: Leader, Legend and Survivor, Dar Al-Mamun, Republic of Moldova, 2022, p30.
(58) Muhammad Rizwan Halimi and Ali Shah Shannan, O.P, Cit., p.670.

(59) One of the biggest achievements of Imran Khan's government is the Pakistan Thereek-e-Insaf website. https://insaf.pk/tabdeeli-ka-safar/101-biggest-achievements-imran-khans-
(60) Aqil Shah, the Tragic End of Imran Khan, Foreign Affairs, April 15, 2022.
(61) Muhammad Rizwan Halimi and Ali Shah Shannan, O.P, Cit., pp.673.
(62) Sher Hussain et al., Media Freedom In a Populist Regime: Evidence from Pakistan, International Journal of Communication, Issue 16, 2022, pp. 3009-3010.
(63) Aqeel Shah, O.p, Cit., p104.
(64) Muhammad Asif Ayub, O.p, Cit., p.51.
(65) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement In Pakistan,p10
(66) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan,p.p.10-11
(67) Kermani II, Imran Khan: What led to the downfall of Pakistan's charismatic prime minister?, BBC, April 9, 2022
(68) Siegfried O. Wolf, Pakistan's Pandemic Policy, South Asia Democratic Forum, July 2022, p.6.
(69) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement In Pakistan,p10
(70) Samina Ahmed, The Fall of Imran Khan: Political and Security Implications for Pakistan, International Crisis Group, Brussels, April 13, 2022, p. 3.
(71) Ibid, p.3.
(72) Laurie Churchman, Imran Khan strikes huge trade deal with Russia despite international protests over war, The Independent, 2 March 2022
(73) Aqil Shah, the Tragic End of Imran Khan, Foreign Affairs, April 15, 2022.
(74) Nicola Smith, Imran Khan says Western diplomats are treating Pakistan like 'slaves' by pushing for tougher stance on Russia, The Telegraph, 8 March 2022.
(75) Shah Mir Baloch, Imran Khan Claims US threatened him and wants him removed as Pakistan PM, The Guardian, March 31, 2022.
(76) Christina Goldbaum and Salman Masood, "Pakistan's Parliament Ousters Imran Khan as Prime Minister," The New York Times, AprIl 9, 2022.
(77) Hamid Mir, Imran Khan Blames US for His Downfall, but He Has Himself to Blame, the Washington Post, April 12, 2022.
(78) Asif Shahrzad, Pakistan military denies Khan's theory of US plot to oust him as Prime Minister, Reuters, April 14, 2022.
(79) Muhammad Farooq, Pakistan revokes TV channel's license over alleged anti-military remarks, Associated Press, August 12, 2022.
(80) Former PM's aide, TV station staff face sedition charges, Al Jazeera, August 10, 2022.
(81) Shah Mir Baloch, Former Pakistani Prime Minister Imran Khan banned from running for election for five years, The Guardian, October 22, 2022.
(82) Charlie Campbell, Imran Khan's Arrest Fuels Divisions in Pakistan, Reinforces Sense of Political Persecution, Time, May 10, 2023.
(83) Asif Shahrzad and Jibran Nair Bishmam, Imran Khan's lawyer says a Pakistani court has suspended his corruption conviction, Reuters, August 30, 2023.
(84) Alexander Sharp, Imran Khan Sentenced to 14 Years in Prison, Foreign Policy, January 3, 2024.
(85) Shah Mir Baloch, Imran Khan and his wife sentenced to prison In un-Islamic marriage case, The Guardian, 3 February 2024.
(86)Iqbal Singh Silvia, The Dismantling of Imran Khan's Party and the Future of Pakistan, Institute of South Asian Studies, Singapore, May 26, 2023, p.1.
(87) Gohar Ali Khan elected as PTI chairman, succeeding Imran Khan, New Indiana Express, December 2, 2023.

([88]) Charlie Campbell, Pakistan Can Remove Imran Khan from Power, But It Can't Sustain His Low Popularity, Time Magazine, Washington, January 17, 2024.
([89]) Hannah Ellis Peterson and Shah Mir Baloch, Imran Khan's allies claim surprise vIctory in Pakistan election despite crackdown, The Guardian, 9 February 2024.
([90]) Imran Khan: US was manipulated by Pakistan military to support coup, interview with The Intercept, June 5, 2023.
([91]) Special Press Release Gallup Pakistan Voter Opinion Poll, Gallup, 2024, p.2.
([92]) Aziz Yunus, Five Ways Imran Khan's Party Used Technology to Perform Better in Pakistan's Elections, South Asia Center, Atlantic Council, February 14, 2024.

المصادر

1) Alexander Sharp, Imran Khan Sentenced to 14 Years in Prison, Foreign Policy, January 3, 2024.
2) Anu Krishnan, Pakistan Elections 2013: He Came, He Saw, But He Did Not Win, Institute for Peace and Conflict Studies, india, May 2013
٣) مصطلح انتشر في جنوب آسيا في القرن الخامس عشر الميلادي إبان السيطرة المغولية ويشير إلى الاقطاعيين وملاك الأرض وكان عليهم مسؤولية جمع الضرائب وتحويلها للخزانة الحكومية وضمان النظام وولاء الرعايا للسلطة.
Feroz Ahmed, Agrarian Change and Class Formation in Sindh, The Economic and Political Weekly, Vol.19,No.39,Mumbai-India,1984,p.152.
4) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakil, Imran Khan: From Cricketer to Populist Captain Tabdeli of Pakistan, p.6-7.
5) Aqeel Shah, Pakistan in 2018, Asia Investigative Journal, University of California Press, Volume 59, Issue 1, February 2019,
6) Aqil Shah and Bushra Asif, Pakistan In 2014: Democracy under the Military, Asia Investigative Journal, University of California Press, Vol. 55, No. 1, February 2015, p.49.
7) Asaad Hashim, Imran Khan elected as Prime Minister of Pakistan, Al Jazeera, August 17, 2018.
8) Asif Shahrzad and Jibran Nair Bishmam, Imran Khan's lawyer says a Pakistani court has suspended his corruption conviction, Reuters, August 30, 2023.
9) Asif Shahrzad, Pakistan military denies Khan's theory of US plot to oust him as Prime Minister, Reuters, April 14, 2022.
10) Muhammad Bilal et al., Intra-Party Democracy in Pakistan's Justice Movement, International Regional Review, Volume 1, Issue 1, 2016, p. 80.
11) Aziz Yunus, Five Ways Imran Khan's Party Used Technology to Perform Better in Pakistan's Elections, South Asia Center, Atlantic Council, February 14, 2024.
12) Bedanda M. Changappa, The Fourth Military Takeover in Pakistan, Journal of Strategic Analysis,india, Vol. 23, No. 9, December 1999,
13) Ben Farmer, Pakistan Elections 2018: Imran Khan claims victory as rivals decry fraud, The Telegraph, 26 July 2018.
14) Celia W. Dugger, The Coup in Pakistan: An Overview Pakistan's Military Seizes Power Hours After Prime Minister Fires Military Chief, New York

Times, and October 13, 1999.
15) Charlie Campbell, Imran Khan's Arrest Fuels Divisions in Pakistan, Reinforces Sense of Political Persecution, Time, May 10, 2023.
16) Charlie Campbell, Pakistan Can Remove Imran Khan from Power, But It Can't Sustain His Low Popularity, Time Magazine, Washington, and January 17, 2024.
17) Christina Goldbaum and Salman Masood, "Pakistan's Parliament Ousters Imran Khan as Prime Minister," The New York Times, AprIl 9, 2022.
18) Dawood Mamoon, Imran Khan: Leader, Legend and Survivor, Dar Al-Mamun, Republic of Moldova, 2022,
19) Former PM's aide, TV station staff face sedition charges, Al Jazeera, August 10, 2022.
20) Gohar Ali Khan elected as PTI chairman, succeeding Imran Khan, New Indiana Express, December 2, 2023.
21) Hafiz Abdullah Masood, The Role of Political Parties in Political Development In Pakistan: A Case Study of the Pakistan Tehreek-e-Insaf, PhD Thesis, Islamic University, Bahawalpur-Pakistan, 2023,
22) Hamid Mir, Imran Khan Blames US for His Downfall, But He Has Himself to Blame, The Washington Post, and April 12, 2022.
23) Hannah Ellis Peterson and Shah Mir Baloch, Imran Khan's allies claim surprise vIctory in Pakistan election despite crackdown, The Guardian, 9 February 2024.
24) Hassan Javed, Patronage, Populism, and Protest: Student Politics in Pakistan's Punjab,South Asia Multidisciplinary Academic Jornal,Paris, Vol. 22, No. 7, 2019
25) Ihsan Yilmaz and Kainat Shakeel, Pakistan Thereek-e-Insaf: An Iconic Populist Movement in Pakistan, Iconic Pakistani Parties Series, Centre for Political and Strategic Studies, Brussels, February 2021,
26) Imad Bou Ghazaleh, Marianne Jansen and Said Assar, Case Studies In E-Government, Springer, Oxford University Press, 2015
27) Imran Khan, A Personal History, Trans World Publishing, London, 2011, p. 121.
28) John Bone, Imran Khan says Taliban's holy war In Afghanistan is justified by Islamic law, The Guardian, London, and October 14, 2012.
29) Juliette Garside, Pakistani PM's children raised £7m against UK flats owned offshore, The Guardian, April 5, 2016.
30) Kermani II, Imran Khan: What led to the downfall of Pakistan's charismatic prime minister? BBC, April 9, 2022.
31) Laurie Churchman, Imran Khan strikes huge trade deal with Russia despite international protests over war, The Independent, 2 March 2022.
32) Madiha Afzal, Imran Khan's Unfinished Story of the Taliban, Brookings, Washington, October 14, 2019.
33) Michael Kuligman, Pakistan in 2017, Asia Investigative Journal, University of California Press, Vol. 58, No.1, February 2018
34) Muhammad Asif Ayub, The Emergence and Development of Pakistan

Thereek-e-Insaf (1996-2017) Asian Journal of Social Sciences and Humanities, Tokyo, Vol. 7, No. 1, February 2018,

35) Muhammad Farooq, Pakistan revokes TV channel's license over alleged anti-military remarks, Associated Press, August 12, 2022.
36) Muhammad Qureshi and Fakhrul Islam, Peacemaking Efforts in Khyber Pakhtunkhwa: An Analysis of the MHP-ANP-PTI Governments (2002-2018), Afaq Al-Siyasa, Islamabad, Vol. 15, No. 3, 2019,
37) Muhammad Rizwan Halimi and Ali Shah Shannan, Democratic Transition in Pakistan: An Analysis of Governance during PTI's Government (2018-2022), Pakistan Journal of Social Sciences, Islamabad, Vol. 8, No. 3, July 2024
38) Nicola Smith, Imran Khan says Western diplomats are treating Pakistan like 'slaves' by pushing for tougher stance on Russia, The Telegraph, and 8 March 2022.
39) One of the biggest achievements of Imran Khan's government is the Pakistan Thereek-e-Insaf website. https://insaf.pk/tabdeeli-ka-safar/101-biggest-achievements-imran-khans-
40) One of the biggest achievements of Imran Khan's government is the Pakistan Thereek-e-Insaf website. https://insaf.pk/tabdeeli-ka-safar/101-biggest-achievements-imran-khans-
41) Sahar Shafqat, Civil Society and the Lawyers' Movement in Pakistan, Journal of Law and Social Inquiry, Cambridge University Press, Vol. 43, No. 3, Summer 2018
42) Samina Ahmed, the fall of Imran Khan: Political and Security Implications for Pakistan, International Crisis Group, Brussels, April 13, 2022, p. 3.
43) Seth Maidans, Pakistani Court Backs President in Bid to Extend Term, New York Times, April 28,2002
44) Shah Mir Baloch, Former Pakistani Prime Minister Imran Khan banned from running for election for five years, The Guardian, October 22, 2022.
45) Shah Mir Baloch, Imran Khan and his wife sentenced to prison in un-Islamic marriage case, The Guardian, 3 February 2024.
46) Shah Mir Baloch, Imran Khan claims US threatened him and wants him removed as Pakistan PM, The Guardian, March 31, 2022.
47) Sher Hussain et al., Media Freedom In a Populist Regime: Evidence from Pakistan, International Journal of Communication, Issue 16, 2022, pp. 3009-3010.
48) Shiraz Sheikh, The Promise of New Pakistan and the Rise of the Pakistan Tehreek-e-Insaf, Indian Journal of Politics and International Relations, Kottayam, Vol. 11, No. 1-2, December-January 2018,
49) Siegfried O. Wolf, Pakistan's Pandemic Policy, South Asia Democratic Forum, July 2022, p.6.
50) Sune Engel Rasmussen, Pakistan court removes prime minister Nawaz Sharif from office in Panama Papers case, The Guardian, 28 July 2017.
51) V.P.Malik, The Kargil War: Reflections on the Tenth Anniversary, Journal of Strategic Analysis,india, Vol. 33, No. 3, May 2009,